

20 August 2013

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وسبعة وتسعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٣، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد جيزار كور..... (آيرلندا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.15-03579(A)



* 1 5 0 3 5 7 9 *

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٩٧ لمؤتمر نزع السلاح. وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر لهذا اليوم، صاحب السعادة السيد فالنتين ريباكوف، نائب وزير خارجية بيلاروس. تفضلوا سعادتكم بأخذ الكلمة الآن.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تحدث بالروسية): السيد الرئيس، أسمحوا لي بأن أتوجه بالشكر إلى أمين عام المؤتمر، قاسم جومارت كيميليفتش توكاييف، وكذلك إلى الرئيس السابق، السفير أندراس ديكاني، ممثل هنغاريا، على الدعوة التي وجهها إلي للمشاركة في أعمال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٣.

لطالما كانت مسائل الأمن الدولي وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح من الأولويات الرئيسية لسياسة بيلاروس الخارجية.

فمنذ الاستقلال، سعت بيلاروس جاهدة إلى المساهمة بقدر الإمكان في نزع السلاح وبناء عالم خال من الأسلحة النووية.

ومنذ عشرين سنة، وقعت بيلاروس على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وفي نهاية عام ١٩٩٦، انتهينا من إزالة جميع الأسلحة النووية من أراضينا واضطلعنا تماماً بالتزاماتنا بموجب معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى ومعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية وتخفيضها.

وقد وقع بلدنا على جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح تقريبا، ونحن نعمل جاهدين على تنفيذها.

وقد قدمنا الدعم إلى عمليات نزع السلاح الدولية نظرا إلى أن الأمن القومي لدولتنا لا يمكن ضمانه إلا من خلال تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. وتمثل المبادئ الرئيسية لمخطط جمهورية بيلاروس للأمن القومي في اعتماد سياسية خارجية راعية للسلام وتعزيز نظام العلاقات الخارجية القائمة على أسبقية القواعد القانونية الدولية.

إلا أن بداية القرن الحادي والعشرين شهدت، للأسف، هيمنة النهج الرامية إلى إيجاد عالم أحادي القطب. ومن العروف جيدا أن محاولة إيجاد نموذج أحادي القطب للنظام العالمي لم يتوج بالنجاح. وفي الوقت نفسه، تزعزع نظام العلاقات الدولية القائمة على أسبقية مبادئ القانون الدولي. ومثل العقد الماضي إلى حد كبير فترة "ضائعة" في مجال نزع السلاح. إذ نشأ جو من انعدام الثقة والريبة أصبح مصدرا للأزمات في العديد من منتديات نزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح.

فالمؤتمر، في نظرنا، عاجز عن أداء دور التفاوض المسند إليه نتيجة انعدام التوازن في مصالح الدول وكونها تتصور مسارات مختلفة لضمان الأمن القومي والإقليمي.

ونرى أن النظام الداخلي للمؤتمر لا يعيق استئناف المفاوضات في المؤتمر، بل أن السبب الرئيسي للمأزق الحالي هو مناخ انعدام الثقة والشك السائد على الصعيد الدولي.

ولا تزال بيلاروس تعتبر مؤتمر نزع السلاح هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وهو ما يتسم، بنظرنا، بأهمية عالمية. وفي هذا الصدد، نعرب عن اهتمامنا الكبير بالجهود التي يبذلها المؤتمر لأداء الدور المنوط به واستئناف عملية التفاوض في أقرب وقت ممكن. ولا تتوفر لدينا وصفات جديدة للاضطلاع بهذه المهمة. فالوصفات معروفة منذ وقت طويل. والشرط المسبق الرئيسي لتحقيق هذا الهدف هو توفر الإرادة السياسية لدى جميع البلدان، كبيرة كانت أم صغيرة.

ونأمل أن يسهم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي المقرر عقده في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في إخراج المؤتمر من حالة الأزمة التي يعاني منها.

وقد تكون تدابير مساعدة أخرى مفيدة، في نظرنا، في حال كان الهدف منها تأمين نتيجة محددة والحصول على الدعم التوافقي من أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد العالمي.

ولا نرحب بأي خطوة تهدف إلى تشكيل هياكل أو عمليات جديدة للاستعاضة عن مؤتمر نزع السلاح.

ونعتبر أن الإجراءات الموازية المتخذة في ميدان نزع السلاح يجب ألا تؤدي إلى انقسام المجتمع الدولي. إذ أن إقامة أي عمليات موازية لوضع اتفاقات دولية جديدة بشأن نزع السلاح النووي لا يشارك فيها جميع الأعضاء في مجموعة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لا بد وأن تؤدي إلى طريق مسدود. إضافة إلى ذلك، نرى أن تشتيت الموارد البشرية والمالية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الوقت الذي يشهد العالم أزمة اقتصادية يأتي بنتيجة عكسية.

وبشكل عام، إن تصحيح الوضع في المؤتمر والتوصل إلى توافق دولي في الآراء يتطلبان الوقت والجهد الكبير، لا سيما من جانب الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

ويدل تاريخ الأعمال الموضوعية المضطلع بها في المؤتمر أن بدء المفاوضات في المؤتمر تسبقها اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بين رؤساء الدول الرئيسية في العالم بشأن استصواب العمل على وضع معاهدات أو اتفاقيات معينة في المؤتمر.

وتتخذ بيلاروس موقفا مرنا من اعتماد برنامج عمل للمؤتمر وتنفيذه. ووفدنا مستعد لدعم كل مشروع لبرنامج عمل قدم خلال الدورة الحالية للمؤتمر، بما في ذلك الصيغ التي تقضي بالموافقة على "ولاية للمناقشة".

وقد تمكن المؤتمر في الأسبوع الماضي من التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء فريق عامل غير رسمي معني ببرنامج عمل المؤتمر. ويدل ذلك على أن المؤتمر قادر على اتخاذ قرارات على أساس توافق الآراء ولديه الإمكانيات اللازمة لإجراء مفاوضات. ونعرب عن الأمل في أن تعزز هذه الخطوة استئناف الأعمال الموضوعية في المؤتمر وتجعل من الممكن أيضا تسوية مسألة توسيع

عضوية المؤتمر، بما يشمل المشاركة التامة في جلساته لمنتدى جنيف التفاوضي الذي يضم ممثلي معاهد البحث والمجتمع المدني.

ولا تفرض بيلاروس أي شرط مسبق على كيفية تنظيم عملية التفاوض في المؤتمر. ونحن مستعدون لدعم نهج شامل يهدف إلى التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية أو استراتيجية تدريجية تنطوي على البدء سريعا بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وفي الوقت نفسه، نعلق أهمية كبرى على مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وموقف بيلاروس من هذا الأمر واضح جدا. ونظرا إلى وجود ثغرات في قانون الفضاء الحالي، يلزم توفير ضمانات إضافية بشأن استخدام الفضاء في الأغراض السلمية. فلدى دولتنا برنامجها الوطني في مجال الفضاء الذي أطلق في إطاره سائل للاستشعار عن بعد إلى مداره حول الأرض في العام الماضي. وفي هذا الصدد، نرحب بمشروع المعاهدة المتعلقة بمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي المقدم من روسيا والصين لينظر فيه المؤتمر. وكدعاة للنهج الوقائي، نرى أنه يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوضع المعاهدة المقترحة قبل أن يصبح وجود الأسلحة في الفضاء المحيط بالأرض حقيقة واقعة.

وإننا ندعم تقديم ضمانات أمنية غير مشروطة وملزمة قانونا إلى البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ومنع التهديد باستخدامها من جانب الدول العظمى الحائزة للأسلحة النووية.

ومن البنود الهامة الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر "أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية".

وإن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع بمبادرة من بيلاروس في عام ١٩٩٦ يدعو المؤتمر إلى مواصلة معالجة هذه المسألة بهدف وضع توصيات تتعلق بإجراء مفاوضات بشأن الأنواع التي يتم تحديدها من هذه الأسلحة. وقد بدأنا العمل من أجل اتخاذ هذا القرار نظرا لضرورة منع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل تكون قدرتها على توجيه الضربات مماثلة لقدرة الأسلحة الموجودة. ونحن مقتنعون بأن المؤتمر هو أنسب منتدى لمواصلة النظر في هذا الموضوع.

وترى جمهورية بيلاروس أن لا بديل لاتفاقات متعددة الأطراف عالمية في مجال نزع السلاح توفر مجموعة واحدة من القواعد العملية لجميع الدول دون استثناء.

وإن جمهورية بيلاروس، التي أثبتت مرات عديدة تفكيدها بسياسة نزع السلاح الشامل، مصممة على أن تظل مشاركا نشطا في هذه العملية. ونحن مستعدون للقيام بعمل مثمر في هذا الاتجاه يهدف إلى تأمين نتائج محددة، كما أننا مستعدون للتعاون بنشاط مع جميع الدول المشاركة في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس: أشكر سعادة السيد ريباكوف على بيانه الهام وواسع النطاق، وأيضاً على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس.

واسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة للحظة قصيرة من أجل مرافقة نائب وزير الخارجية أثناء خروجه من القاعة.

وعُُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس: تُستأنف الجلسة العامة. قبل أن نشرع في عملنا، أود أن أودع زميلينا السفير كوزيمو ريزي، ممثل إيطاليا، والسفير ماري أمانو، ممثل اليابان، اللذين سيتخيلان عن منصبيهما قريباً كسفارين معتمدين لدى مؤتمر نزع السلاح. وباسم المؤتمر، وباسم حكومتي، أتمنى لهما التوفيق في مهمتيهما الجديدتين.

وأرجو أن تسمحوا لي أيضاً بالترحيب بممثلي برنامج "مهاورون شباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية". ونحن نقدر للغاية حضوركم للمؤتمر اليوم.

وقبل المضي قدماً في عملنا، أود أن أبلغكم بأن شعبة إدارة المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة في جنيف أعدت لجلستنا دراسة استقصائية. وسوف تُدعى الوفود إلى ملء الاستبيان المتعلق بنوعية خدمات المؤتمرات المقدمة للجلسة. والدراسة الاستقصائية متاحة على شبكة الإنترنت اعتباراً من اليوم وإلى حين اختتام جلستنا في أيلول/سبتمبر. وقد أُبلغت بأن موظفي خدمة المؤتمرات سيمرون في القاعة طالبين إسهامكم في الدراسة الاستقصائية، وهم مزودون بأجهزة آيباد لكي يساعدوا المندوبين في الوصول إلى الدراسة الاستقصائية وملء الاستبيان. ويستطيع المندوبون أيضاً الوصول إلى الدراسة الاستقصائية باستخدام رموز الاستجابة السريعة المبينة على هواتفهم الذكية أو أجهزةهم اللوحية الإلكترونية. وتولي شعبة إدارة المؤتمرات أهمية لتعليقاتكم بشأن نوعية خدمات المؤتمرات في الجلسات في إطار جهودها الرامية إلى توفير جلسات أكثر كفاءة وفعالية، ولذا فإنني أود تشجيع جميع المندوبين على المشاركة في الدراسة الاستقصائية، إذ أن الأمر لا يستغرق سوى بضعة دقائق.

وحيث إن هذه هي جلستي الأولى كرئيس لمؤتمر نزع السلاح، أود الإدلاء ببعض الملاحظات.

تشرف آيرلندا بتولي الرئاسة السادسة لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٣. وهذه هي المرة الثانية فقط التي تتولى فيها آيرلندا الرئاسة منذ نيلنا العضوية في عام ١٩٩٩.

ومثلما أشار نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة في آيرلندا في كلمته أمام المؤتمر في ٢٧ شباط/فبراير من هذا العام، فقد اضطلع هذا المؤتمر على مدى عدة عقود بدور مركزي في تعزيز سيادة القانون في مجال نزع السلاح. وقد ردد هذا الرأي كل من المتكلمين رفيعي المستوى الذين أدلوا بكلمات أمام هذا المؤتمر خلال جلستنا لعام ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، أشار هو وأغلبية كبيرة من هؤلاء المتكلمين رفيعي المستوى والوفود رفيعة المستوى إلى حالة الجمود التي تشهدها هذه الهيئة اليوم.

وفي قرار الجمعية العامة ٧٢/٦٧ الصادر العام الماضي، أهابت الجمعية بالمؤتمر أن يواصل تكثيف مشاوراته وبحث إمكانيات الخروج من حالة الجمود التي يواجهها. وأود أن أشيد بالسفير نذيري - أصل، ممثل إيران، والسفير ويوو، ممثل إندونيسيا، والسفير ميهتا، ممثل الهند، والسفير ديكاني، ممثل هنغاريا، لاستجابتهم لذلك النداء بمهارة وتفان وحماس.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفي المباشر، السفير إسماعيل، ممثل العراق، وزملائه، وعن إعجابي بهم للطريقة التي تولوا بها مهمة الرئيس. ويؤدي اعتماد المؤتمر مقررا يوم الجمعة الماضي استنادا إلى الوثيقة CD/1956/Rev.1 إلى إتاحة فرصة كبيرة للمؤتمر آمل أن نستطيع استخدامها جماعيا لإعادة المؤتمر مرة أخرى إلى التفاوض على الصكوك المتعددة الأطراف الملزمة قانونا في مجال نزع السلاح.

ويدين الفريق العامل غير الرسمي الذي قرر المؤتمر إنشائه، والذي أسندت إليه ولاية وضع برنامج عمل قوي المضمون ينفذ على مراحل، بالكثير إلى الأمين العام توكايف لغرسه فكرة وللسفير إسماعيل لرعايته تلك الفكرة جاعلا منها أمرا واقعا.

ولا تزال المسؤولية عن صياغة وعرض برنامج عمل لينظر فيه المؤتمر منوطة بصورة طبيعية بالرئيس، وفقا للمادة ٢٩ من نظامنا الداخلي. ويرى وفدي أن الفريق العامل غير الرسمي سيوفر مساعدة ثمينة للرئيس في إعداد مشروع برنامج عمل كي ينظر فيه المؤتمر. وسأكون على اتصال بالسفير غاليغوس، ممثل إكوادور، بوصفه رئيسا مشاركا للفريق، وسوف ألتقي به وبنايب الرئيس المشارك، السفير وولكوت، ممثل أستراليا، في أقرب وقت ممكن هذا الأسبوع. وسأقدم لكم إحاطة عن مشاوراتنا في أقرب فرصة. وينص قرار إنشاء الفريق العامل غير الرسمي على أن يحدد الرئيس المشارك، السفير غاليغوس ممثل إكوادور، الجدول الزمني لعمل الفريق، بالتشاور مع الرئيس، وآمل أنه سيكون من الممكن بدء العمل في الأيام المقبلة.

وإضافة إلى المسؤولية عن السعي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج عمل، فإن إحدى المسؤوليات التي أنيطت بأيرلندا أيضا، كآخر دولة تولت رئاسة المؤتمر في عام ٢٠١٣، هي صياغة مشروع التقرير السنوي، بمساعدة الأمانة، لكي ينظر فيه الأعضاء.

وقبل بدء العمل بشأن التقرير وقبل أن يبدأ الفريق العامل غير الرسمي أعماله، شعر وفدي أنه قد يكون من المجدي التفكير في بعض السبل التي قد يود المؤتمر من خلالها، في المستقبل، النظر في طريقة عمله. وبالأمر وزعت الأمانة ورقة غير رسمية أعدتها أيرلندا طرحنا فيها بعض الأسئلة التي نعتقد أنه من المجدي التفكير فيها. وعلى هذا الأساس، اقترحت فيما يتعلق بالجلسة العامة المعقودة اليوم، أن ننظر في مسائل المشهد الأوسع المتعلقة بعمل المؤتمر وهياكله. وقد أثبت المؤتمر، من خلال قرار إنشاء الفريق العامل غير الرسمي، أنه مستعد للتفكير بشكل يخرج عن المألوف. وإذ نقرب من الأسابيع الأخيرة من دورة المؤتمر لعام ٢٠١٣، قد يكون الوقت مناسباً للتفكير في المسائل الأوسع المتصلة بتنشيط مؤتمر نزع السلاح، والسبيل إلى وفاء المؤتمر بالمهمة المنوطة به.

ويُعتقد هذا المؤتمر في منعطف حيوي. ومن الواضح لنا جميعا - من الواضح بالتأكيد لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع - أن المؤتمر، وهو المنتدى العالمي للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، تعرّض على مدى سنوات عديدة للشلل وأخفق في الوفاء بمسؤولياته. وقد قام رؤساء متعاقبون هذا العام بالتشاور بشأن مشاريع برامج عمل ممكنة أو اقتراحها. والإخفاق في الاتفاق على أي من مشاريع برامج العمل هذه يعني أن مشكلتنا تتجاوز في الواقع بكثير نطاق هذه القاعة. ويتيح لنا إنشاء فريق عامل غير رسمي يضع برنامج عمل قوي المضمون ينفذ على مراحل فرصة العمل جماعيا على تحقيق أهدافنا المشتركة. وهي فرصة ليس في وسعنا أن نضيعها.

وتطرح الورقة غير الرسمية المتداولة بعض الأسئلة بشأن الكيفية التي يمكن لنا بها المضي قدما. ومن المؤكد أن نقطة الانطلاق يجب أن تكمن في الأهمية التي يمثلها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي وجود هيئة مركزية للتفاوض بشأن نزع السلاح وعمل هذه الهيئة بفعالية.

وإن إخفاق هذه الهيئة في العمل على مدى سنوات عديدة ليس بواقعة محايدة: فقد عني أن العمل على النهوض بمواضيع نزع السلاح المتعددة الأطراف الواردة في جدول أعمالنا لا يجري القيام به، أو أن بؤرة تركيز العمل بشأنها قد انتقلت إلى مكان آخر. وهذا الواقع يمثل تحديا كبيرا بالنسبة لهذا المؤتمر. ولذا، فإن علينا أن ننظر على نحو مبتكر ومبدع في أسباب إخفاقنا في التفاوض على المعاهدات في هذا المؤتمر - وهذا هو الغرض من وجودنا هنا - وما بوسعنا، وبوسع عواصمنا، فعله من أجل تغيير مسار ما كان، بصدق، عملية ركود وشلل. ونحن جميعا نعرف ذلك. وعلينا أن نقرر ما سنفعله بهذا الشأن. والقرار الوارد في الوثيقة CD/1956/Rev.1 يمثل خطوة جيدة وجديدة إلى الأمام. ويعود إلينا الأمر بشأن كيفية التصرف.

وأود الآن أن أعرض بإيجاز نهجي في إعداد مشروع التقرير السنوي للمؤتمر. وقد قمت، بمساعدة الأمين العام، بإعداد مشروع تقرير، على نحو ما تقضي به المادة ٤٤، كي ينظر فيه الأعضاء. واسترشدت، في إعداد التقرير، بالتقرير الذي وافق عليه المؤتمر في عام ٢٠١٢، إذ أنه أحدث تقرير اتفقنا عليه كمؤتمر، وكذلك بالتقارير السنوية السابقة. واسترشدت أيضا بالمادة ٤٥ من النظام الداخلي، التي تحدّد العناصر التي ينبغي أن يتضمنها مشروع تقرير. وآمل أن الوفود ستخلص إلى أن المشروع يلبي الشرط الوارد في المادة ٤٥ والذي يقضي بأن يكون التقرير وقائعا وأن يعكس مفاوضات وأعمال المؤتمر. وفي ختام جلسة اليوم، سأحدّد الجدول الزمني للنظر في مشروع التقرير السنوي.

ولذا، فإنني أتطلع، كرئيس على مدى الأسابيع الأربعة المقبلة، للعمل مع جميع الوفود وخدمتها. إن أماننا عمل ينبغي القيام به، وأعتقد أنه بوسعنا القيام بهذا العمل بفعالية وبطرق تراعي آراء جميع أعضاء المؤتمر.

وبعد اعتماد القرار الوارد في الوثيقة CD/1956/Rev.1 في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، وفي ضوء تنشيط المناقشات التي جرت في المؤتمر هذا العام، أود بالتالي، كما ذكرت، أن أطلب

بعض التفكير بشأن مسائل المشهد الأوسع المتصلة بأعمال المؤتمر. وإني أعترم تكريس جزء من الجلسة العامة اليوم للورقة غير الرسمية التي جرى توزيعها.

وسأنتقل الآن إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل إيطاليا، السفير كوزيمو ريزي.

السيد ريزي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): حيث أنني أول متحدث يأخذ الكلمة بعد نائب الوزير، أود أن أتمنى لكم التوفيق في مهمتكم، سيدي الرئيس. وقد عرف أحدنا الآخر لبعض الوقت الآن، منذ بروكسل. وكنا جارين، أو جارين قريين، في جنيف. وثمة مهمة ثقيلة أمامكم، وإني أتمنى لكم التوفيق.

وبشكل القرار المتخذ الأسبوع الماضي بإنشاء فريق عامل خطوة في الاتجاه الصحيح أمل أنها ستتيح لمؤتمر نزع السلاح تجاوز ما واجهه من جهود طويل الأمد.

وبالرغم من أنني سأغادر جنيف فعلا، فإنني لن أبتعد كثيرا إذ جرى نقلي إلى العاصمة السويسرية بيرن. وقد عينتني حكومتي في منصب سفير إيطاليا في سويسرا بعد الوفاة المأساوية، في حزيران/يونيه، لزميلي في بيرن. وتحظى سويسرا بأهمية خاصة بالنسبة لإيطاليا بوصفها جارتها. ولم يكن بوسعنا أن نترك سفارتنا في بيرن بدون رئيس للبعثة. وقد تم اختياري للمنصب ويسرني أن أتولى الوظيفة. وإذ يأتي هذا التطور بصورة مفاجئة جداً، فلن يتاح لي الوقت لوداعكم جميعاً. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الأمين العام للمؤتمر، السيد توكايف، الذي ليس موجوداً معنا هنا اليوم، وإلى نائب الأمين العام، السيد ساريف، الموجود هنا اليوم، وإلى جميع أعضاء الأمانة، بمن فيهم السيدة ميركوليانو، لأسباب واضحة.

وأود أن أؤكد للرئاسة أن وفد إيطاليا سيواصل التعاون الكامل بعد رحيلي. وستكون نائبة الممثل الدائم، السيدة سيمونا باتيلورو، مسؤولة عن المسائل المتعلقة بنزع السلاح، وستسافر إلى نيويورك للمشاركة في أعمال اللجنة الأولى. ولذا فإنني أود أن أشكر الجميع، زملائي والموظفين، وأن أتمنى مرة أخرى للرئيس التوفيق في عمله.

الرئيس: أشكر ممثل إيطاليا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس، وأتمنى له باسم المؤتمر والوفود جميعاً كل النجاح والسعادة في مهمته الجديدة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان، السفير ماري أمانو.

السيد أمانو (اليابان): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على كلماتكم الرقيقة. وأود أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل طوال فترة رئاستكم وكذلك دعمه في إعداد تقرير منصف وموضوعي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأود أيضاً أن أشيد بالسفير إسماعيل وفريقه للجهود النشطة التي بذلها في إنشاء فريق عامل غير رسمي معني ببرنامج العمل.

سيدي الرئيس، لقد طلبت الكلمة اليوم، كما أشرت قبل أسبوعين، لأقدم إليكم وإلى جميع الزملاء الموقرين ممثلي برنامج "مهاورون شباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية"، الموجودين معنا في هذه القاعة. وجميعهم طلاب في المدارس الثانوية من جميع أنحاء اليابان تطوعوا للانضمام إلى هذه المبادرة الجديدة، التي أطلقها وزير خارجية اليابان، فوميو كيشيدا، في حزيران/يونيه. فهؤلاء الطلاب الشباب، إضافةً إلى الضحايا المباشرين للقنبلتين الذريتين، يسعون إلى تقديم فهم واضح لعواقب استخدام الأسلحة النووية. ويتمثل دورهم في صون ونقل الوقائع وقصص المعاناة والبقاء المتعلقة بقنبلتي هيروشيما وناغازاكي.

وإن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ليس بالمهمة اليسيرة. ولذلك، لا غنى عن الجهود المتواصلة القائمة على الإرادة القوية ودعم المواطنين في جميع أنحاء العالم. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينتابني شعور بالفخر لدى رؤية هؤلاء المراهقين يضطلعون بدور في مسعانا نحو القضاء على الأسلحة النووية. إنهم الجيل السادس عشر من رسل ناغازاكي للسلام، ويقدمون بهذه الصفة التماسات إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف تدعو إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وهذا عام مميز: بفضل جهودهم المتواصلة في جمع التوقعات، جمعوا أكثر من مليون توقيع إجمالاً منذ عام ٢٠٠٠. وهذا ليس إنجازاً هيناً، وإنني أتقدم بخالص الشكر لهم لما بذلوه من جهود جديرة بالثناء.

وهذه آخر جلسة عامة أحضرها للمؤتمر، إذ شارفت مهمتي على الانتهاء بوصفي الممثل الدائم لليابان لدى هذه الهيئة الموقرة. وعلى الرغم من الجهود كافة التي يبذلها كل واحد منا هنا، يؤسفني أن أغادر دون أن أشهد اتفاق المؤتمر على برنامج عمل من شأنه أن يمحّنا من بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومع ذلك، أُقِرّ بأنه قد جرت محاولات متعددة، مثل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وفي الآونة الأخيرة، اتفاق بشأن إنشاء فريق عامل غير رسمي معني ببرنامج العمل. وعندما نتطلع إلى المستقبل برؤية أبعد نجد، كما نرى اليوم، جيلاً جديداً قادماً لمواصلة مهمتنا من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. فلا يوجد ما يدعو إلى الإفراط في التشاؤم. وإنما أمل أن يعيد العديد من حكوماتنا تأكيد أهمية التعليم في مساعيها لنزع السلاح النووي.

وأود أن أختتم بياني بتقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، وكذلك لجميع السفراء والزملاء الآخرين، والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، قاسم - جومارت توكايف، ونائب الأمين العام، جارمو ساريفا، وغيرهما من موظفي الأمانة، وأعضاء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والمجتمع المدني، وسائر موظفي الأمم المتحدة الذين يقدمون الدعم لهذا المؤتمر. لقد استمتعت كثيراً بالعمل معكم جميعاً وأمل أن تتكرموا بتقديم نفس الدعم والصدقة إلى خلفي، السفير توشيو سانو، الذي أعتقد أنكم تعرفونه حق المعرفة. كما أشكر فريقتي الذي قدم لي دعماً متواصلاً طيلة هذين العامين. وأتمنى لكم جميعاً حظاً سعيداً.

الرئيس: أشكر ممثل اليابان، السفير أمانو، على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأشكره أيضا لتقديمه ممثلي برنامج "مهاورون شباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية"، الذين هم موضع ترحيب كبير اليوم. وباسم المؤتمر، أتمنى لكم، سعادة السفير، كل النجاح في المستقبل.

والآن أعطي الكلمة إلى المتكلم التالي على القائمة: ممثل إسبانيا.

السيد كارتاخينا نونييث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل بياني، متحدثا بالنيابة عن السفير غيل كاتالينا وبصفتي الشخصية، بأن أعرب للسفيرين ريزي وأمانو، اللذين تحدثا للتو مودعين المؤتمر، عن تقديرنا وأطيب تمنياتنا لهما في مساعيها الشخصية والمهنية.

ولقد طلبت أن أدلي بكلمة موجزة، يا سيدي الرئيس، لكي أشكركم على الورقة غير الرسمية المعنونة "أعمال مؤتمر نزع السلاح: التحديات والوجهة المستقبلية" التي قمتم بتعميمها يوم أمس. فتلك الورقة تمثل بداية واعدة للرئاسة التي نشأت تحت شعار توافق الآراء الذي تم التوصل إليه يوم الجمعة، ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، بشأن إنشاء فريق غير رسمي تُسند إليه ولاية وضع برنامج عمل.

ويرى عدد من الوفود الحاضرة هنا اليوم أنه لا ينبغي المبالغة في تقدير أهمية ذلك الاتفاق بقدر ما تأخر اتخاذ القرار المقترن به الذي من غير الواضح كيف سيتم تنفيذه، وحيث أنه لا يسعى وراء تحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله مؤتمر نزع السلاح. وعلى الرغم من أنه يمكن لهذا الوفد أن يشاطر تلك الوفود هذا الرأي، إلى حد ما، فإنه يعتقد أن القرار المتخذ يحمل قيمة رمزية دون شك. فتحقق هذا التوافق في الآراء بشأن مسألة إجرائية يشير إلى إمكانية مواصلة الاتفاق بشأن المسائل الموضوعية. وأود أن أهنئ الوفد العراقي على الإنجاز الذي حققه، وأن أشيد بالتفاني والطاقة اللذين أبجرا بهما تلك المهمة.

سيدي الرئيس، لقد طلبتم منا تقديم تعليقات على الورقة التي قمتم بتعميمها. وأخشى أن جهازنا الإداري غير قادر على التعامل مع هذا الطلب في مهلة قصيرة كهذه، لا سيما في هذا الوقت من السنة. إلا أنني أود أن أدلي بتعليق واحد، مع وضع التحفظات المذكورة أعلاه في الاعتبار، أي أنها ملاحظات أولية للغاية لا تعبر بالضرورة عن أي من الاستنتاجات التي قد نتوصل إليها عقب فترة أطول من التفكير.

فللهولة الأولى، نرى أن هذه الوثيقة مليئة بالتساؤلات، وتقدم تأملات شبه وجودية بشأن طبيعة المؤتمر ووظائفه ومهامه ونهجه. وهذه ليست المرة الأولى التي نشير فيها هذه التساؤلات أو تساؤلات مماثلة في السنوات الأخيرة، ولكن لا تزال إثارتنا لها مناسبة، أولا، لأن الأمين العام توكايف دعانا، في بيانه المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، لأن نفعل ذلك، وثانيا، لأن إنشاء فريق غير رسمي لوضع برنامج عمل سيؤدي بالضرورة إلى محاولتنا إيجاد بعض الإجابات. وبالتالي، فإننا نفهم ذلك باعتباره محاولة شجاعة لتوفير إطار للمناقشات المقبلة.

وبطبيعة الحال، تركز هذه الورقة على النظام الداخلي بدرجة كبيرة. فهذه مناقشة تركز إلى حد كبير، وإن لم يكن بشكل حصري، على قاعدة توافق الآراء، أو بالأحرى على تفسير تلك القاعدة الذي صيغ في إطار المؤتمر على مر السنين. وذكرت وفود عديدة أنه، في هذا المؤتمر، حيث المصالح الأمنية القصوى للدول الأعضاء فيه على المحك، تكون هذه القاعدة سمة لا يمكن التخلي عنها. وقد أشير أيضا إلى أن الصيغة التوافقية التي يُشكك فيها كثيرا حاليا، تمخضت في الماضي عن اتفاقات مهمة أدت إلى تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتلك الملاحظات، رغم وجاهتها، لا تفسر ولا تحل مشكلة الجمود الذي يواجهه المؤتمر. وقد قام بعض المعلقين، الذي خطوا خطوة إضافية إلى الأمام، بدراسة مسألة تحديث النظام الداخلي حتى يعبر عن الوضع الحالي للمؤتمر، وهنا يمكن أن نلمس قدرا من التعارض. وبعبارة أخرى، هذا النظام الداخلي كان ملائما تماما لحالة الهيئات الصغيرة السابقة على المؤتمر الحالي التي وضعتها بنفسها لنفسها، والتي كان بعض أعضائها يخضع بصورة أو أخرى من التأديب الجماعي الصريح. إلا أن هذا النظام في الوقت الحاضر يُطبَّق في ظروف مختلفة ويمكن بالتالي أن يشكل عائقا.

فصيغة توافق الآراء، التي ينبغي النظر إليها باعتبارها ممارسة ونتيجة على حد سواء، فُسِّرَت في هذه الهيئة على أنها نوع من القيد الإجرائي الشديد، الذي - رغم أنه قد لا يكون السبب الرئيسي للمأزق - يؤدي إلى إبطاء وتيرة أي نوع من التقدم بشكل جذري. وثمة نزعة داخل هذا المنتدى إلى عدم توضيح الفرق بين مفهومي التوافق في الآراء والإجماع. ومن ثم، نحن نعتبر أي ملاحظات تتعلق بإعادة النظر في قيمة النظام الداخلي ومغزاه والغرض منه، لا سيما قاعدة توافق الآراء، ملاحظات مفيدة، وإن كانت تلك الملاحظات لا ينبغي أن تقودنا بالضرورة إلى تعديل صياغة ذلك النظام.

ومن الجوانب الأخرى التي أثّرت ضمن النظام الداخلي مسألة فترات رئاسة المؤتمر. ونحن نرى أنه من المنطقي دمج تلك الفترات بإطالة مدة كل منها ومن ثم تقليص عددها. فقد تكون فترات الولاية الوجيزة الحالية تقوض بالفعل الجهود الرامية إلى استكشاف نطاق المقترحات المقدمة بالكامل. بيد أن ذلك لم يمنع رؤساء المؤتمر هذا العام من الاستفادة من الوقت المتاح لهم، كما يتبين من العدد الكبير من المقترحات المقدمة بشأن برنامج العمل.

ويُقترح في ورقتكم أيضا، أن ينظر المؤتمر، لدى شروعه في صياغة برنامج العمل، في إمكانية اعتماد أسلوب صياغة يتيح المرونة. ونود أن ننصح بتوخي شيء من الحذر في هذا الصدد. فنحن نعتقد أن الرغبة في التوصل إلى توافق في الآراء مشروعة تماما؛ إلا أن التماادي في الغموض البناء يمكن أن يسفر عن اتفاقات تفتقر إلى الوضوح أو تكون عامة أكثر من اللازم في طبيعتها، ولا ينتج عنها سوى تأجيل الحاجة إلى إبرام اتفاقات محددة بدرجة أكبر. ولا يمكننا أن نغفل عن حقيقة أن المؤتمر منتدى للتفاوض؛ وفي المفاوضات، يضطر المرء عاجلا أم آجلا إلى

التركيز على النقاط الأساسية. والتصرف بخلاف ذلك يمكن أن يعطي انطباعاً زائفاً بإحراز التقدم على نحو لا يفيد المنتدى ولا أعضائه شيئاً.

وفي الختام، سيدي الرئيس، نشكركم جزيل الشكر على تعميم هذه الورقة الأولية. فنحن نرى أنها توفر مادة ثرية للفكر، ونعِد بتقدم تعليقات أكثر تفصيلاً عليها في مرحلة لاحقة. ونحن نتشاطر معكم الروح التي نعتقد أن هذه المساهمة تمت في إطارها — ألا وهي رفض اعتبار الحالة الراهنة مقبولة، والاعتقاد بأنه لا يمكن تحسينها، وبأنه لا يوجد أي حل آخر. فكما قال دو توكفيل يوماً: "ما نسميه مؤسسات ضرورية غالباً ما يكون مجرد مؤسسات اعتدنا عليها".

الرئيس: أشكر ممثل إسبانيا على بيانه وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فيرستيدن (هولندا): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل. واسمحوا لي أيضاً أن أشكر سفير إيطاليا واليابان اللذين سيغادراننا. وأتمنى لهما كل التوفيق.

وكما تعلمون، كانت هولندا، إلى جانب سويسرا وجنوب أفريقيا، أحد المبادرين في تقديم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٦/٦٦ الذي يهدف إلى تنشيط آلية نزع السلاح، وبالتحديد مؤتمر نزع السلاح.

وانطلاقاً من هذا الأساس، نرحب بالاقتراحات الثلاثة جميعها التي قدمها السيد توكايف لتنشيط المؤتمر، ونشكركم على استعراض انتباهنا إليها من جديد.

ونرحب باتخاذ القرار الوارد في الوثيقة CD/1956/Rev.1، ونتطلع إلى بدء أعمال الفريق العامل غير الرسمي. ونحن على أهبة الاستعداد للمساهمة بنشاط في أعماله ونأمل بصدق أن يتمكن هذا الفريق العامل فعلاً من وضع برنامج عمل يمكننا من بدء المفاوضات، وهو عملنا الحقيقي، هنا في مؤتمر نزع السلاح.

ونعتقد أن الوقت قد حان أيضاً لاستعراض أساليب عملنا. وسيقول البعض إننا استفدنا جداً من أساليب عملنا في الماضي للتفاوض بشأن المعاهدات. وبالرغم من صحة هذا الأمر، ينبغي لكل مصنع يعمل بفعالية أن يجري استعراضاً بين الحين والآخر ليرى ما إذا بإمكانه تحسين أساليب عمله من أجل تعزيز الكفاءة. وفي هذا المصنع، حان الوقت للنظر في إجراءات العمل لأن سمعته ساءت بسبب محدودية نتاجه ونواتجه طوال السنوات الخمس عشرة الماضية.

السيد الرئيس، تطرحون في ورقتكم بعض الأفكار الواقعية والمثيرة للاهتمام بشأن أساليب العمل، ونرى أنه ينبغي النظر فيها بجدية في المؤتمر.

ونحن نؤيد إجراء مزيد من البحث في اقتراحاتكم المتعلقة بإطالة فترة رئاسة المؤتمر ومراعاة قرارات الجمعية العامة في برنامج العمل. ونوافق أيضاً على أنه ينبغي لنا أن ننظر جيداً فيما نعينه بالضبط بتوافق الآراء وأن نعالج مسألة الحاجة إلى الالتزام بقاعدة توافق الآراء في جميع خطواتنا، كما أننا ندعم تعيين منسق لمعالجة مسألة توسيع عضوية المؤتمر. ونعتقد أيضاً أن المؤتمر قد يستفيد بالفعل من دور أكبر للمجتمع المدني في مداولاتنا.

وأخيراً، سيدي الرئيس، لقد طرحتم علينا مجموعة من الأسئلة بشأن جوانب عديدة من أساليب عملنا. ولا نزال ندرسها بعناية وسنعرض آراءنا بشأنها في الوقت المناسب.

الرئيس: أشكر ممثل هولندا على بيانه وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن إلى المتكلم التالي على قائمتي، ممثل سويسرا.

السيد ماسميغان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أنضم إلى الوفود التي سبقتني في تهنئتك على توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم أن بإمكانكم أن تعتمدوا على الدعم والتعاون الثابتين من وفدي طيلة فترة قيامكم بعملكم.

ونود أن نشكر أيضاً الرئيس العراقي المنتهية ولايته على ما بذله من جهود حثيثة من أجل ضمان اعتماد برنامج العمل وأن نهنئه، مرة أخرى، على إنشاء فريق عامل غير رسمي لوضع برنامج عمل. ونعتبر اعتماد الوثيقة CD/1956/Rev.1 تطوراً إيجابياً. ورغم أن الفريق العامل غير الرسمي سيواجه تحديات واضحة وكبيرة، فإنشاؤه هو علامة مشجعة تبين استعداد أعضاء المؤتمر للبحث في سبل جديدة للخروج من المأزق الطويل الأمد الذي تواجهه هذه الهيئة.

وسيمكننا الفريق العامل غير الرسمي من استكشاف نهج جديد لصياغة برنامج العمل. ومع ذلك، لا ينبغي أن نسمح لهذا التطور بأن يصرف انتباهنا عن الحاجة إلى معالجة أوجه قصور أكثر منهجية تمسّ بعمل المؤتمر. وإن العقبان التي تدوم على مرّ الزمن والتي لا تزال تنشأ، على الرغم من التغيرات الهائلة التي أثّرت في السياق السياسي منذ عام ١٩٩٧، تقودنا إلى الاستنتاج أن علينا أيضاً أن نبحث في مسألة تحسين عمل هذه الهيئة. والاقتراح الذي قدمه أميننا العام، السيد قاسم - جومارت توكايف، في بيانه المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بضرورة إنشاء هيئة فرعية لبحث ووضع مقترحات بشأن أساليب عمل المؤتمر يبدو لنا مناسباً جداً من حيث توقيته.

وفي هذا السياق، نرحب باقتراح الرئاسة الآيرلندية أنه ينبغي النظر في مسائل أوسع نطاقاً تتعلق بعمل المؤتمر خلال الجلسة العامة الحالية. ونحن ممتنون بالتحديد للرئيس لتقديمه ورقة غير رسمية بشأن التحديات التي تواجه المؤتمر ووجهته المستقبلية كأساس للمناقشات.

السيد الرئيس، إن الورقة غير الرسمية التي قدمتموها إلى المؤتمر تثير بعض المسائل ذات أهمية خاصة. واسمحوا لي بأن أبدي بعض الملاحظات الأولية في هذا الصدد.

نحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن أي تنشيط دائم للمؤتمر يتطلب توفر أساليب عمل تيسر العمليات السياسية بدلاً من أن تعرقلها. وينبغي أن تساعد إجراءات المؤتمر على تسهيل التوصل إلى توافق الآراء لا على تعقيده.

وتنطبق هذه الملاحظة، أولاً وقبل كل شيء، على الطريقة التي نعالج بها برنامج العمل. وبالتحديد تشير الفقرة ٢١ من الورقة إلى عدد من العناصر المتصلة بهذه المسألة. أما السؤال بشأن ما إذا كنا نتبع الطريقة المثلى حالياً لصياغة برنامج العمل، فهو سؤال مشروع. ويمكن النظر في حلول أخرى أكثر بساطة وأكثر قابلية للتنفيذ على مراحل. وبهذه الطريقة، يمكن أن يكون برنامج العمل على شكل جدول زمني بسيط للأنشطة يخصص فترات من الوقت لمختلف بنود جدول الأعمال. وستكون ميزة هذا النهج فصل اعتماد برنامج العمل عن الولايات المتعلقة بمسائل محددة. ومن شأن ذلك أن يتيح إمكانية النظر في جوهر كل مسألة على حدة والتعمق فيها خلال الجلسات العامة وثمّ دراستها بشكل أكبر في هيئة فرعية تنشأ خلال السنة لإجراء مفاوضات بشأن صك، إذا كان التقدم المحرز في هذا الصدد يسمح بذلك ويستلزمه. وسيمكننا من تحديد في كل حالة على حدة ما إذا كان إحراز التقدم ممكناً والولاية التفاوضية مناسبة، وتجنب حالات يكون فيها التقدم بشأن مسألة واحدة مستحيلاً بسبب ما يرتبط بها من تقدم محرز في مجالات أخرى.

ويمكن أن يتيح لنا اعتماد مثل هذا النهج في برنامج العمل الاستجابة للمشكلة الحالية التي تمنعنا من مباشرة العمل فيما يتعلق بأي من المسائل الموضوعية. ومن شأنه أن يتيح لنا أيضاً اتباع نهج أكثر دينامية ومرونة في العمل مع مرور الوقت. وكان النهج المماثل في الجوهر الذي استخدمه المؤتمر خلال التسعينات مثمراً للغاية، ولاقت جهوده نجاحاً.

والمسألة المهمة الأخرى التي أثارها الرئيس في الورقة غير الرسمية هي مسألة العناصر التي ينبغي وضعها في الاعتبار عندما يعدّ المؤتمر جدول أعماله وبرنامج عمله. وتؤدي الآراء والاقتراحات التي قدمها أعضاء المؤتمر بالتأكيد دوراً هاماً في هذا الصدد. ولكن ينبغي أيضاً أن لا نتجاهل حقيقة أن المشاركة في هذه الهيئة محدودة رغم المسؤولية العالمية التي يتحملها المؤتمر، بموجب الولاية المكلف بها. وبناء على ذلك، يبدو لنا أنه من المناسب جداً ومن الضروري للمؤتمر إيلاء مزيد من الاهتمام للاعتبارات التي أعربت عنها الجمعية العامة عندما وضعت جدول أعمال المؤتمر وبرنامج عمله. وكما قال وفد المملكة المتحدة في مناسبات كثيرة وفي الورقة غير الرسمية بحد ذاتها، ينبغي للمؤتمر أن يعتمد نهجاً أكثر انتظاماً يأخذ آراء الجمعية العامة في الاعتبار بصورة أفضل.

وكما أظهرت مناقشاتنا أيضاً خلال الأسابيع القليلة الماضية، فإننا نواجه مسألة ما إذا ينبغي للرئيس الحالي أساساً أن يعالج قضية صياغة برنامج العمل أو ينبغي معالجتها على أساس جماعي. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أن النظام الداخلي ينص على أن يضع المؤتمر برنامج عمله (الفقرة ٢٨) وأن يعدّ الرئيس برنامج العمل (الفقرة ٢٩). ويبدو لنا أن ذلك يوفر الأساس

لنهج في إعداد برنامج العمل يغلب عليه الطابع الجماعي أكثر من النهج القائم حالياً ويتمشى مع تحمل جميع الدول الأعضاء في المؤتمر مسؤولية البحث عن مخرج من المأزق الحالي.

وفيما يتعلق بالتناوب على رئاسة المؤتمر، فمن المؤكد أن تمديد فترات الرئاسة يمكن أن يساعد على ضمان الاستمرارية، وقد يؤدي إلى تحسين فعالية مؤتمر نزع السلاح.

وبالانتقال إلى دور المجتمع المدني، المشار إليه في الفقرتين ١٧ و ١٨ من الورقة، نحن نؤيد تماماً الأطراف التي تحت المؤتمر على التفكير جدياً في السبل التي تمكنه من تعزيز العلاقات في هذا الشأن. ولطالما سعى المجتمع المدني إلى تعزيز مساهمته في عمل المؤتمر. ونظراً إلى أن المؤتمر يحدّ حتى الآن دور المجتمع المدني ليكون دوراً هامشياً فقط، فلم يتمكن المجتمع المدني من تقديم خبراته بصورة كاملة دعماً لأنشطتنا. وفي هذا الصدد، يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يحدو حذو هيئات أخرى.

وفيما يتعلق بقاعدة توافق الآراء، لقد أوضحنا موقفنا في السابق في عدد من المناسبات. ونحن نرى أن استعراض أساليب عمل المؤتمر لن يكون الهدف منه التشكيك في هذه القاعدة. فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بهذا المؤتمر، وإن كانت تبدو للكثيرين منا مقيدة بشدة في أغلب الأحيان. لذلك، ورغم أنه يمكننا البحث في أساليب عمل المؤتمر لكي نرى كيف يمكن التشجيع على اعتماد قدر من الاعتدال في اللجوء إلى هذه القاعدة، فإن الهدف لا ينبغي أن يكون التشكيك في القاعدة بحد ذاتها.

السيد الرئيس، الورقة التي قمتم بتعميمها تثير عدداً من المسائل البالغة الأهمية التي تستحق دراسة متعمقة بصورة منهجية.

وكما أشار الأمين العام للمؤتمر، يجب البحث في مسارات مختلفة تضمن استعادة المؤتمر فعاليته كهيئة. وإن إنشاء فريق عامل غير رسمي مسؤول عن وضع برنامج عمل يشكل خطوة أولى في ذلك الاتجاه. وسيكون علينا اتخاذ مزيد من الخطوات إذا أردنا بلوغ هدفنا المقصود. وإطلاق عملية منظمة تتألف من استعراض أساليب عمل المؤتمر وبذل جهود لتحسين كفاءته يندرجان حتماً في صميم أي مسعى من هذا القبيل.

وردنا على السؤال الوارد في الفقرة ٢٣ من الورقة غير الرسمية التي وزعتها الرئاسة الآيرلندية ما زال إيجابياً. وما زلنا مقتنعين بأن تفعيل مؤتمر نزع السلاح أمر أساسي إذا أريد للمجتمع الدولي التصدي للتحديات على صعيدي الأمن الدولي ونزع السلاح. ونظل أيضاً على اقتناع تام بأهمية الحفاظ على مجتمع نزع السلاح الذي يتخذ من جنيف مقراً له والذي نشأ في محيط مؤتمر نزع السلاح. وبناء على ذلك، لا يزال تنشيط هذه الهيئة من شواغلنا الرئيسية.

وقبل أن أختتم بياني، باسم وفد سويسرا، أود أن أختتم هذه الفرصة لكي أشكر سفير اليابان وإيطاليا على ما قدماه من مساهمات كبيرة في عملنا وأن أعرب لهما عن أفضل تمنياتنا لمستقبلهما المهني.

الرئيس: أشكر ممثل سويسرا على بيانه وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد بالارد (نيوزيلندا): سيدي الرئيس، تعرب نيوزيلندا عن تآنيها لكم ولبلدكم آيرلندا، زميلتنا العضوة في ائتلاف البرنامج الجديد، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويسعدنا حقا أن تشرفوا على عملنا في الوقت الذي نبدأ فيه تنفيذ القرار الذي اتُخذ في الأسبوع الماضي بإنشاء فريق عامل غير رسمي لوضع برنامج عملنا. ونشكر سلفكم، سفير العراق، وفريقه على قيادته وعلى عمله الدؤوب الذي أفضى إلى اتخاذ القرار الوارد في الوثيقة CD.1956/REV.1. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم أطيب تمنيات وفد بلدي إلى سفيرتي إيطاليا واليابان وهما يغادران جنيف.

سيدي الرئيس، إن مهمتكم تشمل بالطبع أيضا رعاية المؤتمر إلى حين وضع الصيغة النهائية للتقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة. وهذه ليست مهمة سهلة، ووفد بلدي يعرض عليكم دعمه الكامل ويعرب لكم عن ثقته في اضطلاكم بمسؤولياتكم.

سيدي الرئيس، نود أيضا أن نشكركم على الورقة غير الرسمية التي قدمتموها لنا يوم أمس. ونحن نتفق على أنها تثير عددا من المسائل الهامة التي يجب النظر فيها حقا إذا أردنا تعزيز فعالية هذا المؤتمر وتيسير عودته إلى العمل الهادف. وقد أعلنت نيوزيلندا في عدد من المناسبات عن وجهات نظرها بشأن كثير من هذه المسائل، ومنها أساليب عمل المؤتمر، واستخدام قاعدة توافق الآراء، وتوسيع عضوية المؤتمر، وضرورة تعزيز إشراك المجتمع المدني. ولن أكرر تلك الآراء مرة أخرى هنا اليوم، ولكنني أود أن أؤكد، أكثر من أي شيء، ما ورد في تلك الورقة من فكرة أن "لا بد أن يتغير شيء ما" إذا أريد تغيير الوضع الراهن وإخراج المؤتمر من شلله الطويل الأمد.

وكما ذكر في الورقة، ستكون هناك حاجة إلى تغيير إما في جوهر ما يحول دون إحراز التقدم وإما في الطريقة التي ينجز بها المؤتمر أعماله. وإذا كنا جادين في الحفاظ على مؤتمر نزع السلاح، فيجب أن يستمر العمل على الجبهتين كليهما. ونحن نرحب غاية الترحيب بما تبدلونه من جهود للسير بالمؤتمر في ذلك الاتجاه.

الرئيس: أشكر ممثل نيوزيلندا على كلمته وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة كندا، السفيرة غولديبرغ.

السيدة غولديبرغ (كندا): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة خلال ولايتكم، اسمحوا لي أن أرحب بكم إلى مهامكم وأن أعرب عن عزم كندا على التعاون الإيجابي معكم وعلى تقديم الدعم لكم خلال فترة رئاستكم.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لوفد العراق لما بذله من جهود جبارة أثناء رئاسته للمؤتمر.

سيدي الرئيس، إضافة إلى ورقتكم غير الرسمية، اسمحوا لي أن أعرض عليكم وجهات النظر الكندية الأولية التالية.

فعلى الرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها الغالبية العظمى من أعضائه، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح للأسف مرة أخرى من التغلب على شلله المستمر منذ ١٧ عاما ومن أداء دوره باعتباره منتدى للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. لذا فإننا نرحب بالورقة غير الرسمية التي وزعتم بهدف تنشيط الأعمال الهامة التي يقوم بها المؤتمر. وفي حين أن الأفكار الواردة في تلك الورقة ليست جديدة، فإنها قُدمت في إطار متماسك، وهي تطرح بعض الأسئلة الهامة فيما يتعلق بأداء هذا المؤتمر لوظائفه في المستقبل.

وترحب كندا بإنشاء الفريق العامل غير الرسمي بموجب القرار الوارد في الوثيقة CD/1956/REV.1 ليقوم بوضع برنامج عمل قوي من حيث جوهره يتم تنفيذه على مراحل. ونشكر السفير العراقي على عمله الدؤوب في هذا الصدد. ونحن واثقون من أن الوفود ستأتي إلى الفريق العامل غير الرسمي بروح التعاون، مع الاستعداد للحديث بصراحة ولتجاوز المناقشات المتكررة التي سمعناها في الجلسات العامة للمؤتمر. ونحن، كمؤتمر، قد اتفقنا على أن نتقاسم عبء وضع برنامج عمل مع رئيسنا، وكندا تقف على أهبة الاستعداد لدعم جهود رئيسنا المشارك ونائبه في هذه المهمة الجسيمة.

وقد أثبت إنشاء الفريق العامل غير الرسمي أن أعضاء المؤتمر يملكون القدرة على اتخاذ قرارات سعيًا إلى السير قدما بالمؤتمر. ويجب علينا الآن أن نتأكد من أن لدينا نظام داخلي مناسب يمكن من تنفيذ برنامج العمل الذي سيتم وضعه. وبالتالي، فإن كندا تؤيد بقوة الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام توكايف بإنشاء هيئة فرعية لدراسة أساليب عمل المؤتمر وتقديم مقترحات بشأنها.

ويحتاج هذا المؤتمر إلى قواعد تحكم عمله وتطمئن جميع الأعضاء بأن مصالحهم ستكون محمية. ومع ذلك، يجب أن تتكيف هذه القواعد مع الواقع الحديث. وفي الحقيقة، في حين أن السياق السياسي العالمي تغير كثيرا منذ تكليف هذا المؤتمر بمهامه أول مرة، فإن إجراءاته لم تشهد أي تطور. فعلينا أن ندرس الممارسة الماضية والحالية لمعرفة ما إذا كان يمكن للتغيرات أن تيسر استئناف الأعمال الموضوعية، ولتحديد طبيعة تلك التغيرات عند الاقتضاء. وقاعدة توافق الآراء من المسائل التي يتعين على الدول أن تدرسها. فقد تزايد ابتعاد استخدام قاعدة توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح عن الغرض الأصلي من وضعها، وهو حماية مصالح الأمن القومي للدول. وإذا وصلنا تطبيق قاعدة توافق الآراء لا على المسائل الموضوعية وحدها بل أيضا على المسائل الإجرائية، فإن هذه الهيئة لن تعمل أبدا على نحو فعال، ولو استطاع الفريق العامل غير الرسمي وضع برنامج عمل.

(تكلمت بالفرنسية)

ويجب على أعضاء المؤتمر أيضا أن يدرسوا مجدية دور الرئاسة الدورية. فنحن نتفق على أن مدة شهر واحد لا تكفي الرئيس لإجراء المشاورات الضرورية وإقامة العلاقات اللازمة وتوفير التوجيه للمؤتمر. وينبغي لنا أن نسعى إلى معرفة ما إذا كان من شأن تمديد فترة الرئاسة أو تغيير عملية اختيار الرئيس أن يكون مفيدا للمؤتمر. وبالإضافة إلى فترة الرئاسة، علينا أيضا أن نضع شاغلي هذا المنصب في اعتبارنا. وتعتقد كندا أن المؤتمر يفقد بعض مصداقيته عندما يتولى رئاسته الأشخاص ذاتهم الذين يعتبرهم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مخالفين لالتزاماتهم المتعلقة بعدم الانتشار. وختاما، ونحن ندخل هذه المرحلة الجديدة التي شهدت إنشاء الفريق العامل غير الرسمي، يجب علينا التفكير بجدية في الطريقة التي سنعين بها، على مدى العقدين الماضيين، إلى وضع واعتماد برنامج العمل. فالهدف من برنامج العمل هو دعم الأعمال الموضوعية التي يقوم بها المؤتمر. ولكن بعض الأعضاء الآن يتدربون به للحيلولة دون إنجاز أي عمل حقيقي. ونحن نرى أن من الضروري أن نفكر، وفقا للمادة ٢٧ من النظام الداخلي، في كيفية تمكين المؤتمر من أن يراعي على نحو أفضل أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عند وضع برنامج عمله. ويجب علينا أن نفكر في الكيفية التي يمكن بها إنجاز الأعمال في الجلسات العامة، وفي الكيفية التي يمكن بها إنشاء هيئات فرعية، وخاصة تلك التي تكلف بولاية التفاوض، بشكل مستقل عن القرار المتعلق ببرنامج العمل.

وخلاصة القول أنه لا يمكننا إيجاد حلول لجميع المشاكل التي تؤثر على المؤتمر بالاقتصار على معالجة المسائل الإجرائية. فإذا أريد للمفاوضات الموضوعية أن تبدأ مرة أخرى في إطار مؤتمر نزع السلاح، سيتعين علينا أن نتحلى بالمرونة وأن نكون على استعداد لا لناعي بجد شواغل وطنية محدودة فحسب، بل لناعي أيضا مصالح المجتمع الدولي وتطلعاته. ومن شأن دراسة مدى تلبية الأدوات المتوافرة لنا لاحتياجاتنا أن تفضي إلى تهيئة بيئة أحسن تُشجّع القابلية للتكيف وروح التوافق، ومن ثم إلى تنشيط المؤتمر ومساعدته على تأكيد أهميته.

الرئيس: أشكر ممثلة كندا على كلمتها وعلى العبارات الطيبة التي وجهتها إلى الرئيس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان، السفير زامير أكرم.

السيد أكرم (باكستان): سيدي الرئيس، أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم على توليكم الرئاسة وأؤكد لكم عزمنا على التعاون التام معكم، خاصة في مهمة كتابة تقرير مؤتمر نزع السلاح، وكذلك في السير قدما بالعمل الذي بدأناه فيما يتعلق بالفريق العامل غير الرسمي.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتوديع صديقينا سفيرَي اليابان وإيطاليا، ونحن نتمنى لهما كامل التوفيق في المستقبل.

سيدي الرئيس، لقد درسنا بعناية ورقنكم غير الرسمية، وأود أن أغتنم هذه الفرصة للرد على بعض المسائل التي أثيرت فيها. ففي الكلمة المقتضبة الأخيرة التي ألقيتها عندما اعتمدنا

الوثيقة CD/1956، قلت أنه يجب علينا المضي قدما على أساس الواقعية والبراغماتية. والرسالة التي أود أن أشدد عليها هذا الصباح هي أن لا بد لنا أن نكون واقعيين وبراغماتيين.

إن من الواضح تماما لكل واحد منا أن مؤتمر نزع السلاح لا يعمل في فراغ. إنه يعمل في العالم الحقيقي، والمواقف التي تتخذها الوفود وتسعى الدول إلى اتخاذها في المؤتمر تتماشى مع مصالحها في العالم الحقيقي.

ومن البديهي أيضا أنه لا توجد دولة تُجري مفاوضات أو تبرم اتفاقات تمس بمصالحها الأمنية أو تتحداها. وفي الواقع، هذا هو سبب كون الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح أقرت أن على المؤتمر أن يسعى إلى تحقيق أهدافه على أساس أمن جميع الدول.

ومن الواضح أنه لا يوجد إلى حد الآن أي توافق للآراء بشأن التفاوض على أية مسألة من المسائل الأساسية الأربع المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وقد أنشأنا هذا الفريق غير الرسمي لنمضي قدما ولنبحث عن سبل مُمكننا من إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف التي أنشئ المؤتمر من أجلها.

وما أود طرحه هو أنه سيكون من الخطأ أن نتناول ما سبق تناوله. وبعبارة أدق، أود أن أقول أن إذا كان القصد هو محاولة إيجاد أو إحياء أساس للعمل كما ورد في الوثيقة CD/1864، فأنا آسف، ولكن ذلك لن يسير بنا إلى الأمام. ومن وجهة نظرنا، لا يراد بذلك بتاتا التقليل من إسهامات صديقي العزيز سفير الجزائر السابق، الذي كان مهندس الوثيقة CD/1864، ولكن ما أدى إلى فشل تلك الوثيقة هو السعي وراء السياسات التمييزية والمعايير المزدوجة التي تتوخى استثناء البعض في المجال النووي. وبالتالي لن يتسم اعتبار الوثيقة CD/1864 نقطة مرجعية بالاتساق والواقعية. وأنا أقول أن النقطة المرجعية يجب أن تكون هي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى، فتلك هي النقطة المرجعية الحقيقية. وانطلاقا من تلك النقطة المرجعية، سيتعين علينا أن نبدأ بالاعتراف بأن المصالح الأمنية لجميع الدول هي التي ستكون القوة الدافعة وخط التوجيه والأساس الذي يمكننا الاستناد إليه في الاتفاق على برنامج العمل.

وأود أيضا أن أقول أن النظام الداخلي للمؤتمر، من وجهة نظرنا، لا يطرح مشكلة. فقد تفاوضنا على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بنفس النظام الداخلي. وحقيقة الأمر أن تلك المفاوضات أجريت وأن تلك المعاهدات أبرمت لأن جميع الأطراف، أي جميع الدول الممثلة في هذا المنتدى، كانت على استعداد للتفاوض وإبرام معاهدات بشأن تلك المسائل. وكما قلت، فيما يتعلق بالمسائل الأساسية الأربع المعروضة علينا في جدول أعمالنا، لا يوجد توافق في الآراء حول التفاوض وإبرام معاهدة بشأن أي مسألة من هذه المسائل الأساسية الأربع.

لذلك، علينا أن نبحث عن السبل التي تُمكننا من القيام بالأعمال الموضوعية وتحقيق التقدم، أخيراً وفي نهاية المطاف، صوب تحقيق هدف إجراء المفاوضات وإبرام المعاهدات. وستستغرق هذه العملية وقتاً طويلاً. وإذا نظرتم إلى السجلات، سترون أن بدء المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية استغرق عدة سنوات، بل عدة عقود؛ ولكن خلال تلك الفترة، أجريت مناقشات موضوعية بالفعل، وفي نهاية المطاف، كانت تلك المناقشات الموضوعية مفيدة للغاية في إبرام معاهدة بشأن الأسلحة الكيميائية عندما كنا جميعاً على استعداد للقيام بذلك. لذا لا أعتقد أننا يجب أن نطيل الحديث عن مسألة حاجتنا إلى تغيير النظام الداخلي، لأن ذلك ليس هو المشكلة في الحقيقة. فنحن ببساطة سنشغل أنفسنا بدون طائل بمسألة لا جدوى لنا فيها.

وبالمثل، إذا كنا على استعداد للنظر في مسألة توافق الآراء، فإن وفد بلدي على استعداد للمشاركة في المناقشات للقيام بذلك. ولكن علينا أن نتذكر أن قاعدة توافق الآراء هي سيف ذو حدين يمكنه أن يقطع في الاتجاهين. وإذا كانت بعض الوفود تعتقد أن تغيير قاعدة توافق الآراء يمكن أن يفضي إلى إحراز تقدم بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فعلى نفس المنوال، يمكننا أن نحز التقدم ونسير قدماً بالمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. فلا يمكن الجمع بين خيارين متناقضين. تلك هي المشكلة. إذا كنا نريد تغيير قاعدة توافق الآراء، فعلى الرحب والسعة، ولكن تذكروا أن ذلك سيكون له أثر في الاتجاهين.

وختاماً، اسمحوا لي أن أتحدث بإيجاز عن المخاوف التي أعرب عنها بشأن العمليات الخارجية التي تقوض مؤتمر نزع السلاح. فإذا عدنا مرة أخرى إلى تاريخ هذا المنتدى، فإننا نرى أن في الماضي، خلال الفترات الطويلة التي لم تكن تجري فيها مفاوضات في إطار المؤتمر، كانت الأعمال الموضوعية تنجز مع ذلك في اللجان المختصة وغيرها من المنتديات. ولم يكن أحد يتحدث آنذاك عن إخراج المسائل من إطار المؤتمر، ولم يكن أحد يتحدث عن أي تهديد للمؤتمر، ولم يكن أحد يتحدث عن وقف التمويل. وأنا لا أفهم لماذا يسبب الوضع الحالي هذا القدر الكبير من الانزعاج. وعلى أي حال، إذا كان الوضع يسبب الانزعاج، فنحن طبعاً مستعدون للذهاب خارج المؤتمر، ولكن فقط بشأن المسائل التي تهم باكستان. ونحن نرى أنه إذا وُجد فريق خبراء حكومي معني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فيجب أن يكون هناك أيضاً فريق خبراء حكومي معني بالضمانات الأمنية السلبية، وهي مسألة نرى أنها تكتسي أهمية كبيرة. وهناك بالفعل فريق عامل مفتوح معني بنزع السلاح النووي، ونحن نشارك في أعماله، وهذا كله يبشر بالخير. أما ما لا نفهمه هو أن بعض الوفود، في حين أنها ترحب بإنشاء فريق خبراء حكومي معني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وفي حين أنها على استعداد للمشاركة في ذلك الفريق، فإن لها تحفظات جدية بشأن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بنزع السلاح النووي وترفض المشاركة فيه. ومرة أخرى، هذه حالة تزودج فيها المعايير وسيكون مآلها إلى الفشل، وسوف يكون ذلك فشلاً جماعياً إذا أدت هذه الأنواع من العمليات إلى تخريب مؤتمر نزع السلاح أو انتفاء أهميته.

وفي الختام، سيدي الرئيس، أؤيد ما تقومون به وأؤيد زميلكم اللذين ستعملون معهما، وهما السفيران اللذان سيكونان نائبي الرئيس. ومرة أخرى، كما قلت من قبل، يمكنكم الاعتماد باستمرار على دعمنا في الماضي قدما نحو نهج أكثر واقعية وبرامغائية في معالجة هذه المسائل.

الرئيس: أشكر ممثل باكستان على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل السويد، السيد لنديل.

السيد لنديل (السويد): اسمحوا لي أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في توجيه الشكر وأطيب التمنيات لسفيري اليابان وإيطاليا.

ونتمنى لكم سيدي الرئيس كل التوفيق في رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح في هذا المنعطف المهم. وتعلمون أنه بوسعكم التعويل على دعم هذا الوفد. ونأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن التقرير الذي سيقدمه المؤتمر إلى الجمعية العامة.

لقد كان من التطورات الجديدة بالترحيب اتخاذ المؤتمر في الأسبوع الماضي للقرار المتعلق بإنشاء فريق عامل غير رسمي لإعداد مقترحات بشأن وضع برنامج عمل. ونأمل أن يؤدي هذا النهج الجديد إلى النتيجة التي ما برحت تستعصي علينا لفترة طويلة للغاية. ويظل بالطبع المقياس الحقيقي الوحيد للنجاح هو بدء المفاوضات الموضوعية، ولذا يجب أن تقيم أهمية هذا القرار في نهاية المطاف على أساس نتائجه الملموسة. وإننا نتطلع إلى المشاركة بدور نشط في عمل الفريق العامل غير الرسمي تحت القيادة القادرة لرئيسه المشارك ونائب الرئيس المشارك. ونشيد بالرئيس العراقي وفريقه لما اضطلعوا به من عمل أسفر عن إنشاء الفريق العامل غير الرسمي. ويعود أيضاً كثير من الفضل إلى الأمين العام للمؤتمر، السيد توكايف. وينبغي ألا ننسى أن الأمين العام قدم أيضاً في الكلمة التي ألقاها في ١٨ حزيران/يونيه مقترحات أخرى تهدف إلى تنشيط المؤتمر. ونرى أن هذه المقترحات تستحق الاهتمام والمزيد من الدراسة.

ونشكركم سيدي الرئيس على الورقة غير الرسمية التي قمتم بتعميمها أمس. والنقاط الواردة في هذه الورقة مثيرة للاهتمام بالتأكيد، ونرحب بإجراء مناقشة بشأنها. ونظراً للمأزق الذي دام لفترة طويلة للغاية في المؤتمر، يتعين أن نكون منفتحين للأفكار الجديدة. ونحن نتفق على أن مواصلة التفكير في طرق العمل بالمعنى الواسع، بما في ذلك مدة فترات الرئاسة، والمسائل المتعلقة بالعضوية، ومشاركة المجتمع المدني، ينبغي أن تكون جزءاً من الجهود المكثفة الرامية إلى تهيئة بيئة تفضي إلى المفاوضات.

الرئيس: أشكر ممثل السويد على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس.

وأعطي الكلمة الآن للمتكلمة التالية على قائمتي، ممثلة تركيا.

السيدة كاسناكلي (تركيا): سيدي الرئيس، نود أن نهنئكم بتوليكم الرئاسة ونؤكد لكم دعمنا. ونود أيضاً أن ننتهز هذه الفرصة لنقدم أطيب التمنيات لسفيري إيطاليا واليابان.

وأود أن أشكركم على الورقة غير الرسمية المتعلقة بأعمال مؤتمر نزع السلاح التي عمت بالأمس. وأود أن أعلمكم بأرائنا الأولية بشأن بعض المسائل المثارة فيها.

لقد شملت بياناتنا المختلفة المرة تلو الأخرى آراء تركيا بشأن أعمال المؤتمر. وبما أنه قد طلب إلينا معالجة بعض المسائل المثارة في الورقة غير الرسمية في الاجتماع العام اليوم، فإنني أود أن أبين بعض آرائنا.

تود تركيا أن تشهد استئناف الأعمال الموضوعية في المؤتمر على الفور بأعضائه الحاليين. ونرى أنه من الضروري التوصل على وجه الاستعجال إلى برنامج عمل توافقي. فذلك التطور سيمهد الطريق لبدء المفاوضات. ونحن نعتقد بشكل راسخ أن مؤتمر نزع السلاح لن ينشط إلا آنذاك. ونعتقد أن التحدي الذي نواجهه كبير ولذا ينبغي ألا نضيع المزيد من الوقت. والأولوية الجارية هي إعادة بدء الأعمال الموضوعية. ونعتقد أنه ينبغي أن نركز جهودنا الجماعية على الحفاظ على أهمية المؤتمر بتنفيذ مهمته الأساسية، وهي التفاوض من أجل التوصل إلى صكوك متعددة الأطراف ملزمة قانوناً. ونود أن نؤكد مرة أخرى أن المشاكل التي يواجهها المؤتمر ليست ناشئة عن إجراءاته أو أعضائه أو دينامياته الداخلية. وحالة الجمود السائدة في المؤتمر إنما هي انعكاس للمآزق المتصلة بالاستراتيجية على مستويات مختلفة وإن كانت مترابطة. وثمة اعتلال ما أُلِّمَ بأرجاء منتديات نزع السلاح وآليته على الصعيدين الدولي والإقليمي على حد سواء. ونحن بحاجة إلى رؤية الصورة الأكبر لا إلى تقييم عمل المؤتمر بمعزل عن بقية جهود نزع السلاح. وسيسهم استئناف المؤتمر لأعماله الموضوعية بموافقة جميع أعضائه في تحسين الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لنا أن نسعى في إطار المؤتمر إلى تحقيق مزيد من التفاهم ومن الثقة المتبادلة دون أن نغفل التطورات المستجدة خارج المؤتمر. ونأمل أن يساعدنا الفريق العامل غير الرسمي المنشأ حديثاً على التوصل إلى اتفاق بشأن إعداد برنامج عمل.

ونود أيضاً التأكيد على أن قاعدة توافق الآراء تخدم المصلحة الطبيعية للدول.

وأخيراً، نود أن نذكر في هذه المرحلة أنه لا يوجد توافق آراء فيما يتعلق بتوسيع المؤتمر أو تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر. ويصبح بلوغ الوجهة المقصودة بسلام عملاً أثقل وأكثر صعوبة إذا بدأنا الرحلة من نقطة انطلاق خاطئة واستمرينا بعد ذلك دوماً على نفس المسار. وينبغي ألا نشنت تركيزنا على المسائل المواضيعية الرئيسية بإقحام نقاط خلافية جديدة في مداولاتنا.

الرئيس: أشكر ممثلة تركيا على البيان الذي أدلت به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئيس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي، السيد فيكتور فاسيلييف.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أرحب بكم في منصبكم الرفيع المستوى. ونتمنى لكم النجاح في عملكم.

ويمكنكم التعويل على الدعم والتعاون من الوفد الروسي. وإننا أيضاً سعداء برؤية زملاء ومعارف قدامى ذوي خبرة في فريقكم. ونعرب عن امتناننا أيضاً للوفد الآيرلندي للورقة غير الرسمية، التي تثير أسئلة مواضيعية لمنتدانا. وسنقوم بدراستها بعناية وسنكون مستعدين لتوفير إجابات على الأسئلة الواردة فيها. وإننا نعول أيضاً على حكمتكم في صياغة التقرير الذي سيقدمه مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في الجلسة الأخيرة، أيد الوفد الروسي القرار المتعلق بإنشاء فريق عامل غير رسمي لإعداد برنامج عمل لهذا المنتدى. وهذه خطوة رئيسية في الاتجاه السليم، ذلك أنها تخلق حيزاً لالتماس الحلول التوفيقية. وفي الوقت نفسه، نرى أن المسار الممكن الوحيد لاستعادة سلطة المؤتمر هو اعتماد برنامج عمل بذاته. ونرحب بجهود الرؤساء السابقين - الممثلين الدائمين لإندونيسيا وإيران والعراق وهنغاريا - لتحقيق توافق الآراء. ونحن مقتنعون أن اعتماد برنامج عمل يمكنه، إلى جانب إخراج منتدانا من وقفته التي طال أمدها، أن يصبح بديلاً حقيقياً للنهج المتشددة لإصلاح آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وقد أعلننا تقييماتنا للحالة الراهنة في عدة مرات. وأكرر أن أسباب المأزق في منتدانا لا تكمن في المجال الإداري أو في نظامه الداخلي، التي يمكن بالطبع بل ويجب تحسينها وترشيدها. ولكن هذه المسألة ثانوية. إذ تكمن المشكلة الرئيسية في المجال السياسي، وتنشأ عن ارتباط عمل منتدانا بصورة مباشرة بمجال حساس هو الأمن القومي. ويبين سجل المؤتمر الحافل بالإنجازات أنه عندما تتوفر لدى الدول الإرادة السياسية، يمكن إجراء مفاوضات مثمرة في هذا المنتدى بشأن الجوانب الأكثر تنوعاً لنزع السلاح وعدم الانتشار على أساس النظام الداخلي القائم ومبدأ توافق الآراء. ونحن مقتنعون بأن المسائل المتصلة بالمصالح الحيوية للأمن القومي للدول لا يمكن أن تحل من خلال التصويت البسيط. ويمكن أن يؤدي تجاهل هذه الحقيقة إلى خلق وهم بأن الأمور تمضي قدماً وإلى صياغة معاهدات لا يلبث أن يمر يوم على اعتمادها حتى تتجاهلها الدول التي عملت بنشاط على إبرامها. وفي الممارسة العملية، لا يؤدي ذلك إلا إلى مزيد من الانقسام ومفاقمة التناقضات الدولية.

وقد سعت روسيا من جانبها بإخلاص إلى المساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق هدف الاتفاق على إعداد برنامج عمل. وطرحنا فكرة مؤداها أنه يمكننا كخطوة أولى الاتفاق على برنامج عمل على أساس مناقشات، يتيح إمكانية دراسة المسائل الأساسية الأربع المدرجة على جدول الأعمال دراسة وافية. ونرى أن ذلك سيتيح كسب الوقت لمواصلة العمل على تأمين ولاية تفاوضية للمؤتمر والحفاظ على المؤتمر باعتباره هيئة متعددة الأطراف لنزع السلاح. ونحن مستعدون بالطبع لدراسة نهج أخرى تهدف إلى إتاحة بدء الأعمال الموضوعية في المؤتمر.

وفي هذا الصدد، فإننا على استعداد لتقديم دعم نشط لعمل رئيسي الفريق العامل، السفيرين غاليغوس وولوكوت. وإضافةً إلى ذلك، فإننا نرى أن توسيع عضوية المؤتمر، بدمج البلدان المراقبة في المقام الأول، من شأنه أن يعزز سلطته. ونرى أن عضوية المؤتمر ينبغي أن تتسق

مع وقائع اليوم وأن تشمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وسنرحب أيضاً بإجراء استعراض أوفى لمسألة توسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني في أعمال المؤتمر، على غرار العملية الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واللجنة الأولى للجمعية العامة.

وختاماً، اسمحوا لي أن أتمنى لزميلينا، سفير إيطاليا واليابان، النجاح في منصبيهما الجديدين وأن أتمنى لهما السعادة الشخصية. وفي الوقت نفسه، فبالنسبة لي أنا أيضاً، هذه هي الجلسة العامة الأخيرة لي في مؤتمر نزع السلاح بعد فترة عمل قاربت ست سنوات. وسأحتفظ بالتقييمات والوصفات الحكيمة للقاء غير رسمي. وبقدر ما أتذكر، تقول التقاليد الأيرلندية أيضاً إن ألمع الأفكار تأتي بعد احتساء كأس من النبيذ أو قدح من الجعة. وأرجو أن يكون قد وصلت إلى كثيرين منكم دعوة للحضور في ٢٦ آب/أغسطس. وسيكون من دواعي سعادتي أن أراكم وأن أرفع كأساً نخب صحتكم.

الرئيس: أشكر ممثل الاتحاد الروسي على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة مصر، السفيرة وفاء بسيم.

السيدة بسيم (مصر): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح واسمحوا لي أن أعرب من خالكم عن تقديرنا لسلفكم، سفير العراق، وفريقه على جميع الجهود التي بذلوها بلا كلل. ففي الواقع، اتسم هذا العام بمجموعة متنوعة من الجهود الحثيثة التي بذلها جميع الرؤساء المتعاقبين وبمحاولاتهم لمساعدة المؤتمر على الوفاء بولايته باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح بالسعي إلى تحقيق توافق الآراء بشأن وضع برنامج عمل متوازن وشامل. ونحن نتطلع إلى العمل الذي سيضطلع به الفريق العامل غير الرسمي فيما يتعلق ببرنامج العمل والاقتراحات الداعية إلى إعداد مشروع لبرنامج العمل يكون متوازناً وشاملاً ويعكس الأولوية القصوى للمجتمع الدولي وهي بدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ونحن سعداء بوجه خاص برؤية عضو زميل في ائتلاف البرنامج الجديد يرأس المؤتمر. وقد عمل الائتلاف بنشاط منذ تأسيسه منذ ١٥ عاماً على تنفيذ تدابير متعاقبة وملموسة وشفافة وقابلة للتحقيق ولا رجعة فيها ويعزز بعضها بعضاً من أجل نزع السلاح النووي. وقد تحقق بعض النجاح على طول الطريق إلا أننا أصبنا أيضاً بخيبة الرجاء بسبب بطء وتيرة الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي. والدافع وراء جهودنا هو الاعتقاد ليس فقط بأن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من شأنه أن يخدم المصلحة العامة خير خدمة في جميع أنحاء المعمورة، على حد تعبير الأمين العام للأمم المتحدة، وإنما أيضاً بأن الضمان الوحيد بعدم استخدام أو عدم التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو إزالتها إزالة تامة لا رجعة فيها وعلى نحو يمكن التحقق منه.

وبالأمس فقط، سرّني أن أقدم باسم ائتلاف البرنامج الجديد ورقة عمل إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وفي هذه الورقة، يتناول الائتلاف أولاً (أعتقد أنه توجد نسخ في الخلف بهذه الغرفة) العناصر الذي سيلزم توافرها للحفاظ على الحالة النهائية، وهي عالم خال من الأسلحة النووية. وتستعرض الورقة بعد ذلك مشهد نزع السلاح النووي بشكله القائم اليوم، مع الإشارة إلى مواضع الثغرات في النظام الحالي وكيفية سدها. وتحدد عدداً من العناصر الأساسية التي سيتعين وضعها من أجل تعجيل وتيرة التقدم نحو نزع السلاح النووي.

وهذه العناصر ليست جديدة بأي حال وإنما هي مستمدة من عدة مصادر، مثل الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح و"الخطوات العملية الثلاث عشرة" المعروفة جيداً في الجهود المنتظمة والتدرجية لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. إلا أن الاستنتاج الرئيسي الأساسي الذي انتهت إليه ورقة عمل الائتلاف هو أن الفجوة الأهم في النظام الحالي، والتي كان يتعين معالجتها منذ وقت طويل، هي عدم وجود التزام واضح وملزم قانوناً ومتعدد الأطراف بنزع السلاح النووي تدعمه مواعيد نهائية ومقاييس مرجعية محددة بوضوح. فذلك الالتزام من شأنه أن يفيد في الحفاظ على النزاهة والاستدامة في النظام وأن يشكل أساساً تبنى عليه وتسترشد به جميع الجهود التي تبذل في المستقبل لنزع السلاح النووي. أما الحالة الراهنة المتمثلة في عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، فهي ببساطة غير قابلة للاستمرار.

سيدي الرئيس، أكرر تهنئي لكم بتولي رئاسة هذه الهيئة الموقرة، وأؤكد لكم التعاون الكامل من وفدي.

وختاماً، اسمحوا لي أن أودع جميع زملائنا الذين أعلنوا اليوم أنهم بصدد بدء صفحة جديدة من حياتهم الدبلوماسية ولن يعودوا يعملون في جنيف في مؤتمر نزع السلاح، وأن أتمنى لهم كل التوفيق في مساعيهم الجديدة.

الرئيس: أشكر ممثلة مصر على البيان الذي أدلت به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئيس.

وهناك خمسة متكلمين آخرين في القائمة: إندونيسيا وجمهورية كوريا وألمانيا والهند وإيران.

وأعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا، السفير ويو وو.

السيد ويو وو (إندونيسيا): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونيه الكاملين في اضطلاعكم بمهمتكم الصعبة كآخر رئيس للمؤتمر في دورته لعام ٢٠١٣. وبفضل حكمتكم وقيادتكم المقتدرة، فإنني واثق من أنكم ستتمكنون من الخروج بتقرير سنوي وقائعي ومتوازن للمؤتمر.

وأود أيضا أن أهنئ السفير محمد صابر إسماعيل، ممثل العراق، وأعضاء فريقه على تفانيهم الشديد في محاولة إعادة المؤتمر إلى مساره الصحيح. ويمثل اتخاذ القرار المتعلق بإنشاء فريق عامل غير رسمي نقطة انطلاق صوب الوصول إلى وجهة ما يسمى برنامج العمل. ووفد بلدي مستعد للمشاركة في هذا المسعى.

السيد الرئيس، أود أن أشيد بإعدادكم الورقة غير الرسمية المؤرخة ١٩ آب/ أغسطس ٢٠١٣ المعنونة "أعمال مؤتمر نزع السلاح: التحديات والوجهة المستقبلية". وقد عرضتم عددا من الأسئلة التي أعتبرها مشروعة وهامة في معالجة حالة الجمود التي يشهدها المؤتمر. وتستحق مجموعة المسائل المطروحة في ورقتكم منا الاهتمام الجاد والنظر فيها؛ وفي هذا الصدد، أود أن أقترح عليكم، بصفتمكم رئيس المؤتمر، القيام، بالإضافة إلى إعداد مشروع التقرير السنوي لعام ٢٠١٣ والمشاركة في الفريق العامل غير الرسمي - بعقد مشاورات مع الدول الأعضاء لمعالجة المسائل والقضايا الواردة في ورقتكم على نحو التحديد.

ويجب ألا نحجم عن اتخاذ تدابير لتنشيط المؤتمر، على نحو ما أعرب عنه مرارا الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح. ويتعين قطعاً معالجة أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح الحالية وتعديلها بحيث تتوافق مع الظروف الراهنة. وأؤيد تأييداً كاملاً الرأي القائل بأن التوصل إلى مؤتمر فعال لنزع السلاح يتطلب منا التفكير بطرق غير تقليدية. وبذلك فقط يمكننا جعل المؤتمر ذا صلة بالواقع وتحقيق ولايته.

وفي الختام، أسمح لي السيد الرئيس أن أوجه كلمة وداع إلى السفير كوسيمي ريسي، ممثل إيطاليا، والسفير ماري أمانو، ممثل اليابان متمنيا لهما النجاح في مساعيهم المقبلة.

الرئيس: أشكر ممثل إندونيسيا على بيانه وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا، السفير يونشول.

السيد يونشول (جمهورية كوريا): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، أود أن أضم صوتي إلى أصوات جميع زملائنا في تهنئتك على توليكم الرئاسة، وأن أشكر الرئيس السابق، سفير العراق، على قيادته الممتازة وسفيري إيطاليا واليابان المغادرين على جهودهما الكبيرة حتى الآن. وبينما نعكف حالياً على إعداد تقييم ذاتي للعمل الذي قام به مؤتمر نزع السلاح هذا العام، يود وفدي أن يؤكد مرة أخرى دعمنا الكامل لرؤاستكم.

وإنني على ثقة بأن قيادتكم القديرة سوف تخدمنا في هذا المنعطف الهام ونحن نستهل أعمال الفريق العامل غير الرسمي الذي أسندت إليه ولاية وضع برنامج عمل قوي المضمون ينفذ على مراحل. وتمثل الوثيقة CD/1956/Rev.1 أول توافق في الآراء توصلنا إليه منذ اعتماد الوثيقة CD/1864 قبل أكثر من أربع سنوات. ورغم محدودية توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الأسبوع الماضي، فإنه حقاً جدير بالثناء. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من الحفاظ على الزخم

الإيجابي المنبثق عن القرار الذي اتخذ في المؤتمر وإحياء روح التعاون والتآزر في جميع مناقشاتنا في الفريق العامل غير الرسمي.

وهناك مثل يقول إن البدء نصف الإنجاز، مما يؤكد أهمية بدء العمل. ولكن من المفيد أن يكون هناك موقف متوازن بشأن هذه المسألة. وينبغي ألا نبالغ في تقدير أهمية القرار الذي اتخذ الأسبوع الماضي بإنشاء الفريق العامل غير الرسمي وألا نقلل من شأنه في الوقت نفسه.

ومن هذا المنطلق، أود أن أعرب عن عميق تقديري للورقة غير الرسمية التي عممها الرئيس أمس. وأعتقد أنه هذه الورقة ستقدم مادة قيمة للتفكير ستفيد عملنا في المستقبل، بما في ذلك مهمة الفريق العامل غير الرسمي. وتماشيا مع منظوركم، تؤيد جمهورية كوريا جميع الجهود الرامية إلى تنشيط المؤتمر لاستئناف مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف وفقا لولايته.

وتقدم جمهورية كوريا دعمها الكامل للرئيس المشارك ونائب الرئيس المشارك للفريق العامل غير الرسمي، السفير لويس غاليغوس شيريوغا، ممثل إكوادور، والسفير بيتر وولكوت، ممثل أستراليا، في مساعيهم المقبلة.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، السفير ميكائيل بيونتينو.

السيد بيونتينو (ألمانيا): أود أن أبدأ بتقديم التهنية لكم، سيدي الرئيس، على تولي منصبكم، وأن أؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي ودعمي الشخصي في الاضطلاع بمهمتكم الصعبة للغاية، ولا سيما صياغة التقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشكر السفير إسماعيل على العمل الذي اضطلع به خلال فترة الرئاسة الأخيرة، عندما كنا نحاول التفاوض على إعداد برنامج عمل، دون جدوى، للأسف - وعلى نجاحه في التفاوض على إنشاء فريق عامل غير رسمي سأنتظر للحديث عنه الآن.

ثالثا، أود أن أوجه كلمة وداع إلى السفراء ريزي وأمانو وفاسيليف وأتمنى لهم كل التوفيق في مساعيهم المقبلة.

ونود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على الورقة غير الرسمية، التي تطرح عددا من المسائل الهامة جدا.

سب فهمنا، وبإيجاز حرصا على الوقت، أشير إلى ثلاثة جوانب تستحق اهتماما خاصا.

الأول هو أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح. وفي الواقع، نعتقد أن تغيير هذه الأساليب يمكن أن يعزز عمل المؤتمر، حتى وإن كانت المشاكل المتصلة بالسياسات الموضوعية هي التي تكمن وراء حالة الجمود التي نعاني منه منذ ١٧ عاما.

والفريق العامل غير الرسمي هو خطوة أولى في الاتجاه الصحيح المؤدي إلى صياغة برنامج عمل تشدد الحاجة إليه، مما سيؤدي بدوره إلى إجراء مفاوضات موضوعية. بيد أنه إذا استمرت حالة الجمود، فإننا نعتقد أن الخطوة المنطقية التالية ستكون تكوين هيئة فرعية منبثقة عن المؤتمر لبحث تحسين أساليب عمله وتقديم مقترحات في هذا الشأن. وفي هذا السياق، ينبغي النظر أيضا في تشكيلة المؤتمر.

ثانيا، طرحت الورقة غير الرسمية التي قمت بإعدادها مسألة الاتساق في المناقشات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة، ولا سيما تلك التي تتم بالاقتراح مع التوصيات التي تقدمها الجمعية العامة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه لم يعد من الممكن الانتظار أكثر من ذلك لبذل جهود ترمي إلى دمج جميع جوانب تحديد الأسلحة ونزع السلاح بطريقة تتسم بالاتساق وحسن التنظيم. وفي المجال النووي، فإن هذا شيء بإمكان مؤتمر نزع السلاح أن يحققه بل وينبغي عليه ذلك. وهكذا نتوقع أن يتم تناول جميع المسائل ذات الصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ثالثا، نعتقد أنه يمكن أن يكمل برنامج العمل جدول زمني للأنشطة، على النحو المذكور في ورقته. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إركاء المزيد من الوعي بشأن مسائل ملحة تتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وتعزيز توافق الآراء بشأن المجالات التي تمثل مناط عمل المؤتمر. ونعتقد أن دمج جميع جوانب تحديد الأسلحة ونزع السلاح بطريقة تتسم بالاتساق وحسن التنظيم، كما ذكر آنفا، سيكون مناسباً جدا للجدول الزمني للأنشطة.

الرئيس: أشكر ممثل ألمانيا على بيانه وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد جيل (الهند): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتك على تولي مهام رئيس المؤتمر. ولطالما أعجبنا بالحكمة والمثابرة التي تابعت بمهما آيرلندا نزع السلاح المتعدد الأطراف ونعجب بوجه خاص بالطريقة التي أيدتم بها فكرة نزع السلاح النووي رغم تقلبات الواقع الجيو سياسي. واسمحوا لي أن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل ونحن على مشارف إنهاء دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٣.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أيضا أن أشكركم على ورقته غير الرسمية، والتي درسناها بعناية. ولا أريد أن أرهق الوفود بتكرار آرائنا بشأن مختلف الجوانب المتصلة بتنشيط أعمال المؤتمر. اسمحوا لي فقط بأن أذكر ما أشرتم إليه في بيانكم، وهو أن العالم ما زال بحاجة إلى منتدى دائم متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، وأن يمارس هذا المنتدى عمله بفعالية. وما يعنيه لنا مؤتمر لنزع السلاح يؤدي دوره بفاعلية هو مؤتمر يمكن أن يتفاوض على إبرام معاهدات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وكما قلتم، فإننا نجتمع هنا للتفاوض بشأن المعاهدات: فهذه هي مهمتنا.

ونحن لا نعتقد أن إخفاق المؤتمر في التفاوض على إبرام معاهدات يعزى إلى عيب متأصل في تكوينه، بل يرجع ذلك فحسب إلى العقبات الملقاة في طريق المؤتمر لسبب أو لآخر. ونرى أن ما زال لدى المؤتمر من الأعضاء والسلطة والنظام الداخلي ما يمكنه من الاضطلاع بمسؤوليته.

وكنا قاب قوسين أو أدنى من التفاوض في مؤتمر نزع السلاح في السنوات الأخيرة وتحديدًا في عام ٢٠٠٩، عندما اتخذنا القرار الوارد في الوثيقة CD/1864. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نتوخى دائما الاقتراب أقرب ما يمكن من قرار توافق الآراء ذلك، بحيث يمكننا سد الفجوة بسرعة كلما سنحت فرصة للتفاوض.

وفي الختام، اسمحوا لي، شأني شأن كثيرين آخرين ممن تحدثوا قبلي، أن أتمنى كل خير لزملائنا المغادرين جنيف. وللسفير ماري أمانو، ممثل اليابان، يجدر بي أن أقول إن وفدينا قد تمتعنا بعلاقات ممتازة خلال فترة توليه منصبه هنا. وعملنا معا بشأن مجموعة متنوعة من المسائل، وأنا واثق من استمرار هذا التعاون مع من سيخلفه. وأتمنى كل خير للسفير كوسيمو ريزي، ممثل إيطاليا، ولصديقي العزيز فيكتور فاسيلييف، ممثل الاتحاد الروسي. وكما تقولون في آيرلندا، سيدي الرئيس، فلتشع الشمس عليهم ما طال بهم المقام.

الرئيس: أشكر ممثل الهند على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل إيران.

السيد داريائي (جمهورية إيران الإسلامية): اسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أستهل كلمتي بتهنئتك على توليكم منصب الرئاسة. وأؤكد لكم كامل تعاون وفدي معكم في مهمتكم الهامة.

وأود أيضا أن أنضم إلى زملائي الآخرين في توديع سفير اليابان وسفير إيطاليا، وأيضا السيد فاسيلييف، نائب ممثل الاتحاد الروسي. وأتمنى لهم جميعا كل التوفيق في مساعيهم المقبلة، التي آمل أن تكون في مجال المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن، لأننا استفدنا وتعلمنا الكثير من تجارب هذه الزملاء الموقرين.

السيد الرئيس، أحطنا علما بورقتكم، التي تركز أيا تركيز على المسائل الإجرائية المتعلقة بمؤتمر نزع السلاح. وبما أننا أوضحناها في مختلف الاجتماعات، فإن آراءنا بشأن التنشيط واضحة، ولذلك، فلا أريد أن أستفيض في الحديث عن الجوانب الواردة في ورقتكم. وأود فقط أن أقول إن لب مشكلة ركود المؤتمر خلال العقد الماضي هو الافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لإزالة الخطر المشترك الذي تمثله الأسلحة النووية على المجتمع الدولي.

وهذا الجمود في المؤتمر يمثل مشكلة لا تتعلق بالشكل وإنما تتعلق بالجوهر. وهو لا يتصل بأي مشكلة في الطرائق المؤسسية أو الإجرائية في المؤتمر؛ بل إنه يرتبط ارتباطا وثيقا بعدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح. وأعتقد أن تعزيز عمل المؤتمر لا يمكن أن يتحقق بتغيير

شكل أو طريقة العمل في المؤتمر. فمشكلة المؤتمر ليست في نظامه الداخلي ولا في تفسير أحكام ذلك النظام. ويجدر بنا أن نتذكر بأن جميع المعاهدات المتعددة الأطراف القائمة قد تم التفاوض بشأنها في المؤتمر بموجب نفس النظام الداخلي، بما في ذلك قاعدة توافق الآراء، بل وإن الطبيعة الحساسة للمسائل المتصلة بأمن الدول ونزع السلاح تفرض علينا كذلك اعتماد قواعد مماثلة في التفاوض بشأن إبرام معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح في منتديات أخرى. ومن الجدير بالذكر أيضا أنه، بعد مشاورات عديدة، اعتمدنا أخيرا نفس النظام الداخلي للفريق العامل غير الرسمي المقترح لإنشاؤه لوضع برنامج عمل في المؤتمر.

وإذا أردتم حقا تغيير النهج والطرائق، فأعتقد أنه يجدر بي القول إن المعايير المزدوجة والتمييز والنهج الانتقائية فيما يتعلق بالقضايا الأساسية الأربع هي التي تشكل المشكلة الرئيسية. فهذه الهيئة هي الهيئة التفاوضية الوحيدة في مجال نزع السلاح. وهي تتناول المسائل الحساسة التي ترتبط ارتباطا مباشرا بأمن جميع الدول. وجميع الدول الأعضاء في المؤتمر تشارك في هذه الجلسة على قدم المساواة، ولا يحق لأي عضو من أعضاء المؤتمر أن يكون لديه الانطباع بأنه أكثر مساواة من الآخرين، أو أن يحاول مخطئا انتحال ميزة أو امتيازات خاصة لنفسه، أو أن يحاول بطريقة لا مبرر لها وغير عقلانية حرمان أعضاء آخرين في المؤتمر من حقوقهم في العضوية، استنادا إلى النظام الداخلي للمؤتمر.

ولذلك، فإننا أعتقد أنه يتعين علينا أن نضع جانبا هذا النهج الانتقائي والتمييزي والالتفات إلى أسباب الجذرية لمشكلة مؤتمر نزع السلاح، وهي غياب الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدما في النزع الكامل للسلاح.

الرئيس: أشكر ممثل الهند على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة.

السيد بوك (الولايات المتحدة الأمريكية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، في مستهل ملاحظاتي، أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة آيرلندا، وتهنئتكم شخصا، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم كامل دعم وفد الولايات المتحدة في قيادة أعمال المؤتمر. وفي ذلك الصدد، يقدر وفد بلدي، ويشاطركم بقوة، رغبتكم في إخراج المؤتمر من المأزق الراهن، وقد اطلعنا، باهتمام، على الورقة غير الرسمية التي أعدتموها بشأن عمل المؤتمر، والتي عُُممت بالأمس على الوفود. وأود أن أبدي بضع ملاحظات أولية موجزة في ذلك الصدد.

ففي حين تُوافق الولايات المتحدة على أنه يمكن لبعض التعديلات أن تسهم في إسلاس سير أعمال المؤتمر - منها على سبيل المثال، أنه يمكن أن يتم النظر في إمكانية تعديل مدة الرئاسة أو النظر في ضرورة، أو عدم ضرورة، اتخاذ ترتيبات تتيح استمرارية برنامج عمل متفق عليه لمؤتمر نزع السلاح من سنة إلى السنة التالية، فإن الولايات المتحدة لا ترى أن الجمود في المؤتمر هو نتيجة لقواعده الإجرائية. وقد تحدثت بعض الوفود عن تعديل قاعدة توافق الآراء

في المؤتمر من أجل كسر الجمود الحالي. بيد أننا نعتقد أن قاعدة توافق الآراء قد خدمت أعضاء المؤتمر كثيرا من خلال توفير الضمانات اللازمة بأن تتم مراعاة الشواغل الأمنية الوطنية لفردى الدول الأعضاء. ومرة أخرى، فقد يتعين إجراء بعض التعديلات على الكيفية التي تُتخذ بها القرارات بشأن بنود إجرائية صغيرة في المؤتمر، ولكننا نعتقد بأن هذه المسائل لا تندرج في صميم المأزق. وإزاء ذلك، فإننا نرحب بالقرار الذي اتُخذ في الأسبوع الماضي بإنشاء فريق عامل غير رسمي، والذي نعتقد أنه يمكن أن يكون خطوة مفيدة نحو وضع برنامج عمل يمكن أن يحظى بتوافق الآراء. ونحن نتطلع إلى المشاركة في أعمال الفريق العامل بين الدورات في القريب العاجل بغية دعم مؤتمر قوي وفعال وهام في النهوض بولايته.

الرئيس: أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، يود وفد الجزائر، أولا وقبل كل شيء، أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في تهنيتكم على تعيينكم لتولي منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن يقدم لكم دعمه الكامل. ويود أيضا أن يشيد بسلفكم، سفير العراق، على ما بذله من جهود خلال فترة رئاسته، وكذلك بفريقه.

السيد الرئيس، إن وفد الجزائر قد أحاط علما بالورقة غير الرسمية التي قمتم بتعميمها يوم أمس بشأن جوانب معينة، ولاسيما الإجراءات المؤسسية المتصلة بسير أعمال المؤتمر. والوفد الجزائري على أتم الاستعداد للمساهمة في أي جهود من شأنها أن تؤدي إلى إحراز تقدم في المؤتمر وإعادته إلى المسار الصحيح. وفي ذلك الصدد، وإذ نشير إلى بيانات عدد من الوفود الأخرى، فإننا مستعدون للنظر في إمكانية تقديم بعض التنازلات المتعلقة بسير عمل المؤتمر، وخاصة بشأن مسألة تمديد فترة الرئاسة وجوانب أخرى. غير أننا، شأننا شأن عدد من الوفود الأخرى، نعتقد أن العقبة الرئيسية التي تعيق عمل المؤتمر ليست مسألة إجرائية ولا مؤسسية. فالمشكلة الحقيقية هي مشكلة ذات طابع سياسي ومن خارج المؤتمر، وهي لا تزال تتوقف على رغبة الدول الأعضاء، أو عدم رغبتها، في إحراز تقدم بشأن قضايا نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي. وكما اقترح البعض، فيمكننا تمديد فترة الرئاسة، ولكننا لا نعتقد أن هذا التمديد، حتى ولو لدورة واحدة، يمكن أن يؤدي إلى حل المشكلة.

وفيما يتعلق بقاعدة توافق الآراء، فإنها تشكل جزءا أساسيا من مؤتمر نزع السلاح. إذ إن التخلي عن ذلك المبدأ لن يؤدي إلى إحراز التقدم، أولا، لأنه يؤدي دورا أساسيا في ضمان تقيّد جميع أعضاء المؤتمر بالعملية التفاوضية، وثانيا، لأنه يضمن الطابع العالمي لأي صكوك تنشأ عن تلك العملية. وعلاوة على ذلك، فإننا نعتقد، على غرار وفد سويسرا، أن وضع برنامج عمل مبسط يستند إلى جدول زمني للأنشطة يمكن أن يتيح لنا إحراز تقدم في المؤتمر، ولاسيما وأن المادة ٢٨ من النظام الداخلي تنص على أن برنامج العمل الذي سيعتمده المؤتمر

في بداية كل دورة يستند إلى جدول زمني للأنشطة. والمشكلة التي يعاني منها المؤتمر منذ عام ١٩٩٨، عندما تفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، هي أن خلطاً نشأ في المؤتمر بين برنامج العمل، وهو، وفقاً لأحكام النظام الداخلي، يستند من حيث المبدأ إلى جدول زمني للأنشطة، وبين إنشاء هيئات فرعية تمثل، وفقاً للمادة ٢٣ من مواد النظام الداخلي، حلاً اختياريًا يمكن استخدامه عندما تكون الظروف ملائمة في المؤتمر. وذلك الخلط بين هذين العنصرين هو الذي منع المؤتمر من التوصل إلى اتفاق بشأن إطار لعمله.

وأخيراً، يود وفد الجزائر أن يتمنى لسفيري إيطاليا واليابان ولزميلنا الروسي حظاً سعيداً ونجاحاً حيث إنهم يغادرون مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس: أشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس.

هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ يبدو أن هذا ليس هو الحال.

أود أن أعرب عن تقديري للوفود العديدة التي توالى على أخذ الكلمة هذا الصباح وأدلت ببيانات شاملة وواسعة النطاق وشديدة الوضوح. وهذا قدّم، حسب رأيي، نظرة شاملة واسعة جداً لما أُنجزناه في المؤتمر وللتحديات الحقيقية التي نواجهها؛ وليس هذا فحسب، بل أيضاً لفرص تنشيط مؤتمر نزع السلاح. وأظهر العزم على توكّل هذه المهمة على وجه السرعة وبكل التزام، وأنا أتطلع إلى متابعة المناقشات مع الزملاء خلال الأسابيع المقبلة بشأن المسائل المطروحة.

وقبل أن نختم أعمالنا لهذا اليوم، أود أن أحدد بمزيد من التفصيل جدولنا الزمني المقترح للنظر في التقرير السنوي للمؤتمر. وقد طلبت من الأمانة أن تتيح نسخاً مسبقة من مشروع التقرير، باللغة الإنكليزية، يوم الخميس، ٢٢ آب/أغسطس، في شكل مطبوع وفي نسخة إلكترونية عبر البريد الإلكتروني، لمساعدة الوفود في إحالتها إليكم. والعمل جارٍ حالياً على ترجمة مشروع التقرير إلى لغات العمل الخمس الأخرى، حتى يمكن إتاحتها للوفود قبل أسبوعين من اعتمادها المقرر لمشروع التقرير.

وإنني أتطلع إلى تلقي آراء الوفود بشأن مشروع التقرير، وسأكون ممتناً لو استطاعت الوفود تقديم تعليقاتها واقتراحاتها إلى الأمانة خطياً بحلول الساعة ١٥/٠٠ من يوم الخميس، ٢٩ آب/أغسطس.

ولقد طلبت أن تقوم الأمانة بعد ذلك بتجميع هذه المقترحات والتعليقات في وثيقة واحدة مع الإسناد، تُحال إلى الوفود يوم الجمعة، ٣٠ آب/أغسطس. وبطبيعة الحال، فسيتعين علينا النظر أيضاً في كيفية إبراز العمل الذي قام به الفريق العامل غير الرسمي في التقرير.

وقبل تلقي التعليقات الخطية في ٣٠ آب/أغسطس، أعتقد أنه سيكون من المفيد الحصول على ردود الفعل العامة المتعلقة بالمشروع، وليس بالمفاوضات، في جلستنا العامة التي ستُعقد يوم الثلاثاء، ٢٧ آب/أغسطس - أي يوم الثلاثاء المقبل. وبغية التحرك بأقصى سرعة

ممكنة في جهودنا الجماعية نحو صياغة التقرير السنوي، فإنني أنوي أن نجتمع في إطار غير رسمي، مع توفير الترجمة الشفوية، وأن تُعقد أول جلسة من هذه الجلسات غير الرسمية التالية لجلسة عامة قصيرة مباشرة بعد اختتام الجلسة العامة المقرر عقدها يوم الثلاثاء، ٣ أيلول/سبتمبر. ويمكننا، عندئذ، عقد جلسات ومشاورات أصغر، حسب الاقتضاء، خارج هذه القاعة بعد ظهر يوم الثلاثاء، ٣ أيلول/سبتمبر، ويوم الأربعاء، ٤ أيلول/سبتمبر، وعقد مزيد من هذه الاجتماعات، إذا لزم الأمر، يوم الجمعة، ٦ أيلول/سبتمبر. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من اختتام عملنا الجماعي بشأن الاتفاق على تقرير بأسرع طريقة ممكنة، وأنا على ثقة بأننا، بالمعارف والخبرات الجماعية التي تجتمعت في هذه القاعة، سنكون قادرين على القيام بذلك.

وإضافة إلى تلقي تعليقات واقتراحات خطية، فقد طلبت إلى منسقي المجموعات الإقليمية فيما لو كانت مجموعاتهم تود الاجتماع معي بصفتي الرئيس. وإنني أتطلع إلى الاستماع إلى التعليقات والآراء في تلك الاجتماعات أيضا.

وأنا أيضا تحت تصرف أي من الوفود التي تود أن تجتمع معي في لقاءات ثنائية أثناء فترة الرئاسة.

وأود أيضا أن أبلغ الأعضاء بأن سفيرة الجمهورية التشيكية، بصفتها منسقة المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى المؤتمر، قد طلبت بأن تستمع المجموعة إلى إحاطة أقدمها بصفتي الرئيس، وأنني رددت بالإيجاب على ذلك.

وبينما نعمل جاهدين على صياغة التقرير السنوي للمؤتمر المراد رفعه إلى الجمعية العامة، أعتقد أن من المهم أن يتم إطلاع الدول غير الأعضاء في المؤتمر على معلومات وافية قدر الإمكان عما يُحرز من تقدم.

واسمحوا لي أن أؤكد في الختام: إن مشروع التقرير مكتوب بروح وقائية وموضوعية، ولذلك فإنني أأمل أن نتمكن من الانتقال على وجه السرعة إلى الاتفاق عليه من هذا المنطلق.

وقبل أن أختتم جلستنا، أعطي الكلمة لنائب الأمين العام لسماع تعليقاته.

السيد ساريف (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح): أود، بالنيابة عن الأمين العام، الذي لم يتمكن من حضور هذه الجلسة، وبالأصالة عن نفسي وعن فريقتي، أن أشكر سفيرتي اليابان وإيطاليا على عباراتهما الطيبة التي وجهها إلى الأمانة، وأن أتمنى لهما التوفيق في مساعيهم المقبلة.

(تكلم بالروسية)

أود أيضا أن أوجه كلمة وداع إلى السيد فيكتور فاسيلييف، الذي قاد أعمال الوفد الروسي بشأن نزع السلاح في جنيف، بكل مهارة، بما في ذلك في مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى له كل التوفيق في مهامه الجديدة والهامة في موسكو.

الرئيس: أود أيضا أن أختتم بالملاحظة التي بدأت بها، وهي أن أتمنى لسفراء الاتحاد الروسي وإيطاليا واليابان كل النجاح والسعادة في المستقبل، وأن أشكرهم على ما قاموا به من عمل لصالح المؤتمر.

وبهذا نختتم جلستنا اليوم. وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الثلاثاء المقبل، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠. زُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.